Kingdom of the Netherlands

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

implemented by:
KFW

مهارات

UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

دراسة التغطية الاعلامية
للانتخابات البلدية 2016

أعدّ الدراسة في مؤسسة مهارات:

الدكتور علي الرمال

الاستاذ طوني مخايل

الدكتور جورج صدقة

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

القسم الاول: تقديم الدراسة

1- لماذا هذه الدراسة

مع بداية العام 2016 انشغل الرأي العام اللبناني ومعه الوسط السياسي بالانتخابات البلدية حيث سرت معلومات متضاربة حول إجرائها في موعدها أو التمديد للمجالس البلدية والاختيارية القائمة كما حصل سابقًا عند التمديد لولاية المجلس النيابي الحالي.

هذا التضارب في المعلومات تزامن مع الخلافات السياسية الحادة المرتبطة باستمرار الفراغ الرئاسي وعدم انتخاب رئيس جديد بعد أكثر من سنتين على موعده، والفشل في إقرار قانون عصري للانتخابات النيابية إضافة الى شكوك حول الأوضاع الأمنية السائدة في الشمال والبقاع.

وقد شهدت الأسابيع الأولى من العام 2016 بداية تحرك اعلامي – سياسي خاصة من الثنائي المسيحي (القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر) للمطالبة باجراء هذه الانتخابات وسط تقارير صحفية تحدثت عن أن هذا الثنائي يمثل 86% من الأصوات المسيحية مقابل تقارير أخرى تتحدث عن تصدعات في تيار المستقبل وعدم رغبة النائب وليد جنبلاط في اجراء الانتخابات البلدية إضافة الى انشغال الثنائي الشيعي (أمل وحزب الله) داخل الساحة السورية.

من هنا كان لا بد من مواكبة المواقف الداعمة للانتخابات وتلك الداعية الى تأجيلها أو التمديد للمجالس البلدية القائمة والتوقف عند مقاربة وسائل الاعلام اللبنانية لهذا الاستحقاق ومدى مساهمتها في الترويج للعملية الديمقراطية ودعمها فضلًا عن الدور الذي لعبته خلال تلك المرحلة.

تهدف هذه الدراسة الى تحليل التغطيات الاعلامية للإنتخابات البلدية على ضوء ميثاق الشرف الاعلامي لتعزيز السلم الاهلي في لبنان والذي اطلقه رسميا مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في لبنان في 25 حزيران من العام 2013 و والذي وقعته وسائل الاعلام اللبنانية. وفي ما نص عليه هذا الميثاق:

المادة 12: التزام وسائل الاعلام تقديم الاخبار والبرامج المتصلة بالانتخابات النيابية والبلدية والنقابية والطالبية بعدل وانصاف وعدم تحيز، وبتوفير أكبر قدر ممكن من التوازن تحقيقاً لتكافؤ الفرص بين الاطراف المتنافسين. كذلك التزام وسائل الاعلام المساهمة في التثقيف الدميقراطي والانتخايب عن طريق بث مواد اعلامية عن الانتخابات وأهميتها في الانظمة الدميقراطية وأصول إجرائها ودور الناخب وحقوقه وموجباته.

2- الاشكالية

تطرح الدراسة اسئلة مركزية حول دور الاعلام في مرحلة الانتخابات لاسيما تحقيق المهام المناطة به في الانظمة الديمقراطية وبشكل رئيسي تشكيل الراي العام من خلال تزويده بالمعلومات الصحيحة والوقائع الكافية لإلمامه بمحيطه وقدرته على إتخاذ الموقف المناسب.

لذلك تحاول هذه الدراسة، انطلاقا من الانتخابات البلدية للعام 2016 تبيان الامور التالية:

- حجم مساهمة وسائل الاعلام في التثقيف الديمقراطي والانتخابي وتوعية الناخب والسياسي.

- مدى مساهمة وسائل الاعلام في دفع السياسيين الى تبني اقرار الانتخابات البلدية في موعدها.
- حجم التغطية الاعلامية للقوى المدنية الديمقراطية التي تسعى للإصلاح الانتخابي.
- مدى مساهمة وسائل الاعلام في الضغط على السلطة السياسية لإجراء الانتخابات وهل لعبت دورا دافعا في اتجاه معين.
- مواكبة الحملات الانتخابية وآليات التغطية الاعلامية.
- الإضاءة على مبادرات المجتمع المدني التي تصب في إطار الإنتخابات.
- مدى التزام وسائل الاعلام اللبنانية في تقديم الاخبار والبرامج المتصلة بالإنتخابات البلدية والاختيارية وفقاً لمبادئ ميثاق الشرف الاعلامي.

3- المدونة

شملت فترة الرصد 3 فترات زمنية:

الفترة الزمنية الاولى: قبل دعوة الهيئات الناخبة من الاول من شباط حتى نهاية آذار موعد بدء دعوة الهيئات الناخبة في المحافظات.

الفترة الزمنية الثانية: خلال شهر نيسان بعد دعوة الهيئات الناخبة وقبل بدء العملية الانتخابية في ايار.

الفترة الزمنية الثالثة: خلال شهر ايار الذي شهد عمليات الاقتراع وحماوة الحملات الانتخابية.

تتكون عينة المدونة التي خضعت للدراسة من:

- نشرات الاخبار التلفزيونية المسائية،
- التقارير الصحافية المتصلة بالانتخابات البلدية ومقالات الرأي والتحليل،
- الفقرات المتعلقة بالانتخابات البلدية في برامج الحوارات السياسية.

وهي تشمل محطات التلفزة التالية: تلفزيون لبنان، الجديد، المنار، OTV، MTV، LBCI والمستقبل.

وتشمل الصحف التالية: النهار،السفير، الاخبار، المستقبل، الديار، البلد، اللواء، الجمهورية، l'Orient-le-jour والدايلي ستار.

4- المنهجية

تقوم منهجية الدراسة على التحليل الكمي والنوعي للتقارير ونشرات الاخبار التلفزيونية المسائية والتقارير الصحافية المتصلة بالانتخابات البلدية. كما تدرس نوع التغطية وموقعها ومصدرالخطاب ودوره، اضافةً الى تحليل فقرات البرامج الحوارية (التوك شو) المتعلقة بالبلديات.

وتبين المنهجية نتائج الرصد الكمي في جداول، ويعمل تحليل المضمون على قراءتها لمعرفة الادوار والوظائف التي لعبتها وسائل الاعلام في هذه المرحلة.

5- الاطار النظري

- **الاعلام والانتخابات**

انه لمن البديهي أن تلعب وسائل الاعلام دورًا كبيرًا في حسن سير العمل الديمقراطي.

عادةً ما ينظر الى دورها كمراقب عن طريق اتاحة النقد وتسليط الضوء على كامل العملية الديمقراطية. فوسائل الاعلام يمكنها اعلام الناخب بكل التفاصيل، وهي تلعب دورًا مسهّلًا لعملية المشاركة في الاقتراع من خلال:

- تثقيف الناخب حول طريقة ممارسته حقوقه الديمقراطية.
- تغطية الحملات الانتخابية.
- إعطاء الأحزاب والقوى المتنافسة حق إيصال رسائلها الى الناخب.
- إعطاء حق التناظر للمتنافسين فيما بينهم.
- مراقبة عمليات الفرز وإعلان النتائج.
- المتابعة عن قرب للمسار الانتخابي بحد ذاته وذلك من أجل التأكد من فعاليته وعدالته وسلامته.

كما أن وسائل الاعلام تشكل المصدر الأساسي للمعلومة عند الناخبين في عالم أصبحت فيه الميديا هي من يحدد الخيار السياسي من خلال نشره والتعريف به وتسويقه.

إضافةً الى ذلك فان مراقبة الانتخابات أصبحت تعتمد على التغطية الإعلامية كمعيار أساسي في تقييم شرعية هذه الانتخابات، وبشكل موازٍ تجري التحليلات الإحصائية وتحليل مضمون الرسائل الإعلامية لقياس التوازن والانصاف في التغطية الإعلامية.

- **التغطيات و الافتتاحيات**

المقصود هنا كل أوجه التغطية الإعلامية (الخبر، الريبورتاج، الرأي والمناقشات) والتي تنضوي تحت الرقابة التحريرية لوسائل الاعلام. إضافة الى بعض المجالات الأخرى كاعلان النتائج أو نشر استطلاعات الرأي قبل العملية الانتخابية.

- **التثقيف الانتخابي**

في الديمقراطيات الحديثة تشكل وسائل الاعلام الوسيلة الحيوية ليس فقط لاعلام الناخبين عن المشاريع والمرشحين، بل تتعداها الى إعطاء معلومات أساسية عن آليات الاقتراع والهدف من هذا الاقتراع وحث الناخبين على القيام بدورهم المدني.

هذا الموضوع مرتبط بمسؤوليات الإدارة الانتخابية والاطار التشريعي الذي يرعى الأنشطة الإعلامية أثناء العملية الانتخابية.

- **<u>الحق في الظهور الإعلامي</u>**

ان حرية المناظرات السياسية قد تم إقرارها كحق أساسي من قبل المحاكم والمؤسسات الدولية.

فالمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان أعلنت عام 1978 أن "حرية التناظر السياسي هي من صميم المجتمع الديمقراطي".[1]

ان اهمية هذه المناظرات السياسية ونقلها إعلاميا تكمن في أنها تعطي للناخب المعلومات التي تؤهله للتمييز والاختيار الواعي.

"ان حرية التعبير هي في أساس المجتمع الديمقراطي ، لأنه بدون نقاش حر، خاصة في الأمور السياسية، فان أي عملية تثقيفية أو اعلام للجمهور لا يمكن أن تكون سليمة".[2]

لذا، كي يكون المسار الانتخابي ديمقراطيًا، فانه من الضروري إعطاء كل المرشحين الحق في الظهور الإعلامي المتساوي في وسائل الاعلام. اما المنافسة الديمقراطية غير العادلة فهي تلك التي تتميز بعدم التوازن في الوصول الى الاعلام والمعلومات إضافةً الى المخالفات الانتخابية والضغوطات المتنوعة.

[1] - *Political Campaigning Planning Manual: A Step by Step Guide to Winning Elections* (Washington DC : National Democratic Institute for International Affairs [NDI], 2009)

[2] - Steven Levitsky et Lucan A. Way, « Why Democracy Needs a Level Playing Field », *Journal of Democracy* , vol. 21 (Janvier 2010), p. 57

القسم الثاني

التحليل الكمي للتغطيات الصحفية والتلفزيونية

1- التغطيات قبل دعوة الهيئات الناخبة

أ- حجم التغطيات تبعا لفئاتها:

توزعت التغطية الاعلامية تبعا للفئات التالية:

التثقيف الانتخابي: مادة موجهة حول حقوق الناخب او المرشح وواجباتهما وحول النصوص القانونية والتنظيمية التي ترعى العملية الانتخابية.

أخبار مرتبطة بالعملية الانتخابية وتنظيمها: كل ما يصدر عن وزارة الداخلية من قرارات، تعليمات وتوجيهات تتعلق بسير العملية الانتخابية.

أخبار محلية متعلقة بالمتنافسين والناخبين: التغطيات لمواقف وتحركات المرشحين والقوى السياسية

اتجاهات داعمة لإجراء الانتخابات او تأجيلها: المواقف التي تناولت صراحة تأييد اجراء الانتخابات او تأجيلها.

اخبار متعلقة بحملات التوعية والمراقبة: نشاط ترويجي يهدف في اتجاهين: تفعيل العملية الانتخابية ومراقبة تطبيق القوانين.

انطلاقا من التعريفات اعلاه جرى رصد 440 تقريرًا في الصحف اليومية اللبنانية و78 تقريرًا اخباريًّا في التلفزيون منذ بداية شهر شباط حتى 26 آذار موعد دعوة الهيئات الناخبة. وقد شكلت الأخبار الصحفية الداعمة للانتخابات ما نسبته 63.32% مقابل 41% في الأخبار التلفزيونية (الجدولان رقم 1 و2).

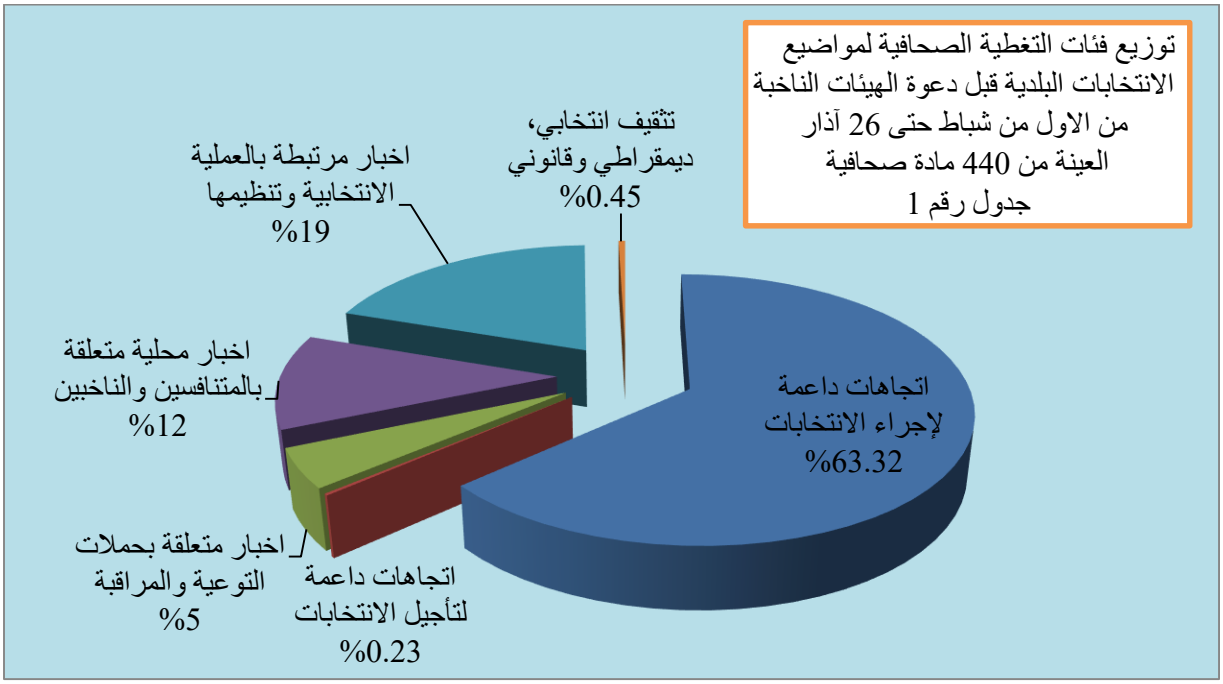

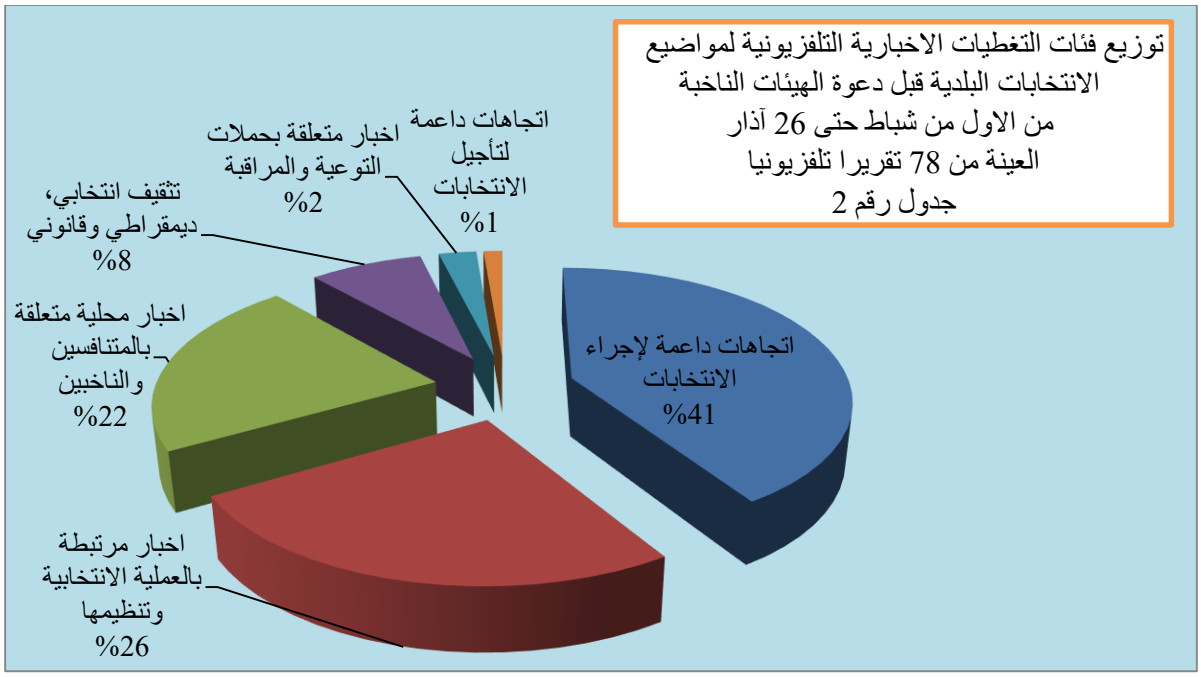

ولأن التغطيات الإعلامية جاءت في اطار مقاربة سياسية تقليدية (تصريحات ومواقف شعبوية) فان نسبة المواقف الداعمة للتأجيل لم تتعدَّ الواحد بالمئة في التلفزيون مقابل نسبة هامشية وصلت الى 0.23% في الصحف اليومية.

ولم تتجاوز الأخبار المرتبطة بالعملية الانتخابية وتنظيمها الـ 19% في الصحافة و26% في التلفزيون وكذلك تلك المرتبطة بالمتنافسين والناخبين والتي بلغت 12% في الصحافة و22% في التلفزيون وذلك للأسباب التالية :

- عدم الثقة باجراء الانتخابات وسط تقارير عن احتمال حدوث أحداث أمنية يمكن أن تعطل العملية الانتخابية برمتها.
- عدم وضوح التحالفات الانتخابية بعد اتفاق الثنائي المسيحي (التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية) على التحالف في المعارك البلدية والاختيارية مما شكل غموضًا حول كيفية تعاطي حلفاء هذا الثنائي مع الاستحقاق البلدي.
- شبه غياب لادارة الانتخابات (وزارة الداخلية والبلديات بمختلف مديرياتها المعنية) عن المشهد الاعلامي قبل دعوة الناخبين ما عدا الحملة الاعلامية لتسجيل الناخبين في الفترة بين 10 شباط و10 آذار.
- عدم تطبيق القانون لناحية تشكيل هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات والاعلام والاعلان الانتخابيين على غرار ما حصل في الانتخابات النيابية الاخيرة.

رغم هذه الشكوك فقد شكلت نسبة التثقيف الانتخابي 8% في التلفزيون مقابل 0.45% في الصحف. وبالمقابل حملات التوعية والمراقبة في الصحافة المكتوبة بلغت 5% مقابل 2% في التلفزيون.

ب- <u>تحديد نوع التغطية</u>

التقرير الاخباري هو الأبرز في التغطيات الصحفية والتلفزيونية على حساب المقابلة والتحقيق اللذين غابا في التلفزيون ولم يشكلا سوى 1.13% في الصحافة المكتوبة (الجدولان رقم 3 و4).

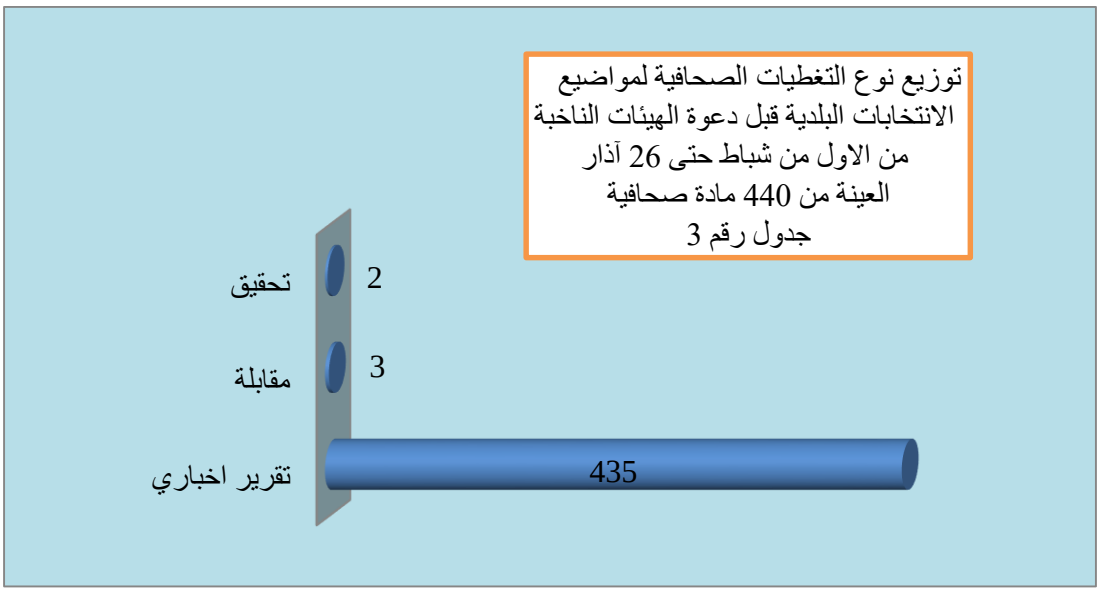

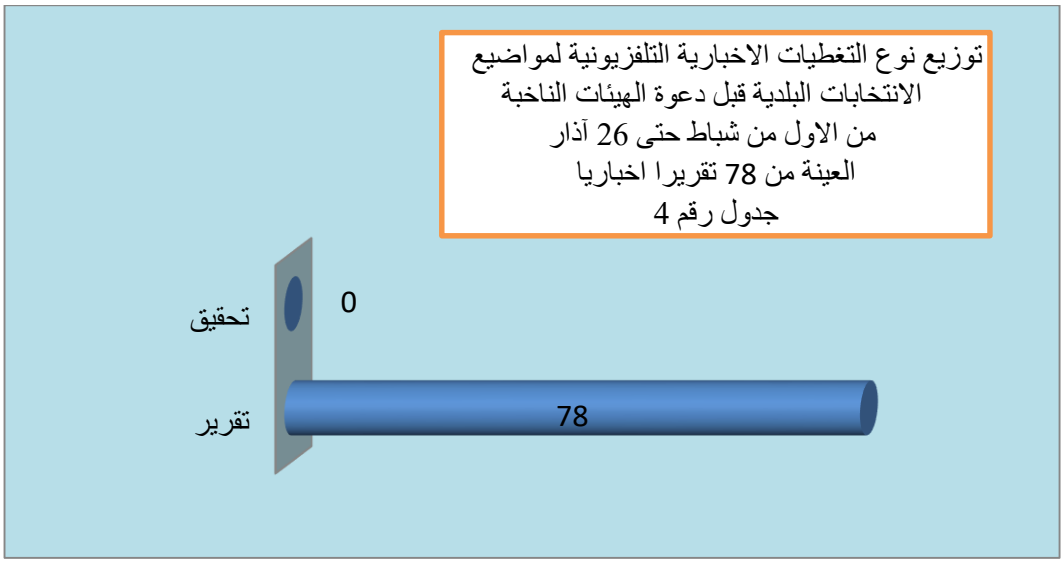

ويمكن تفسير هذه النتيجة بـ :

- عدم رغبة القوى السياسية بالتوسع في موضوع اجراء الانتخابات وإعطاء مواقف واضحة بسبب الغموض في التحالفات المستقبلية.
- عدم وجود لوائح ومرشحين ومتنافسين.

مجاراة وسائل الاعلام للقوى السياسية بعدم الدفع في اتجاه اجراء الانتخابات وبالاجمال فقد برزت التغطيات المرتبطة بالانتخابات البلدية كخبر عادي في التلفزيون بنسبة (91%) مقابل (66,13%) في الصحافة المكتوبة، فيما ورد الاستحقاق 31,13% خبرًا رئيسيًّا و 2.7% كخبر أول (الجدولان رقم 5 و6).

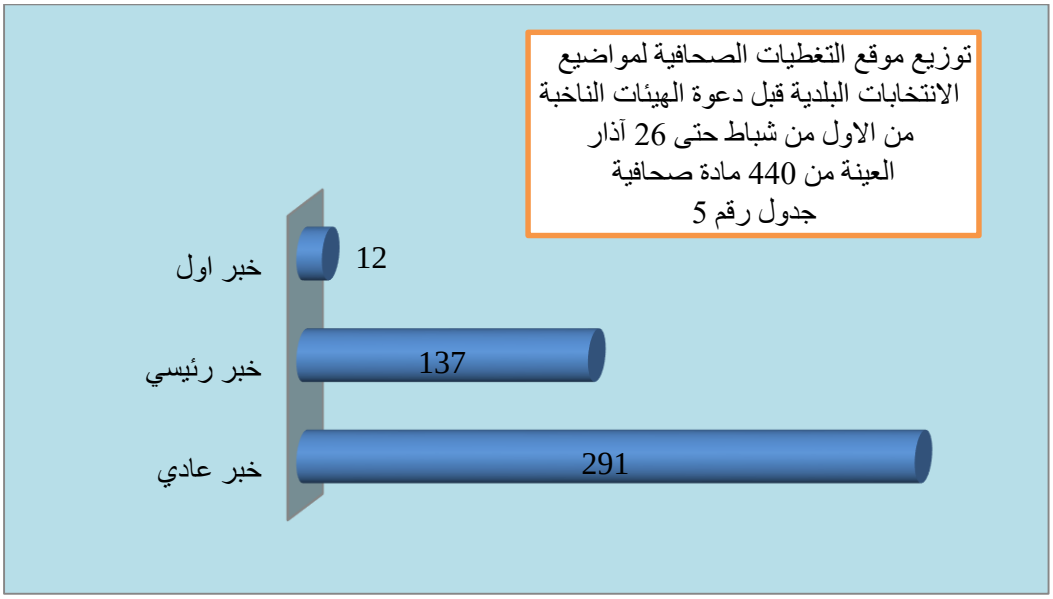

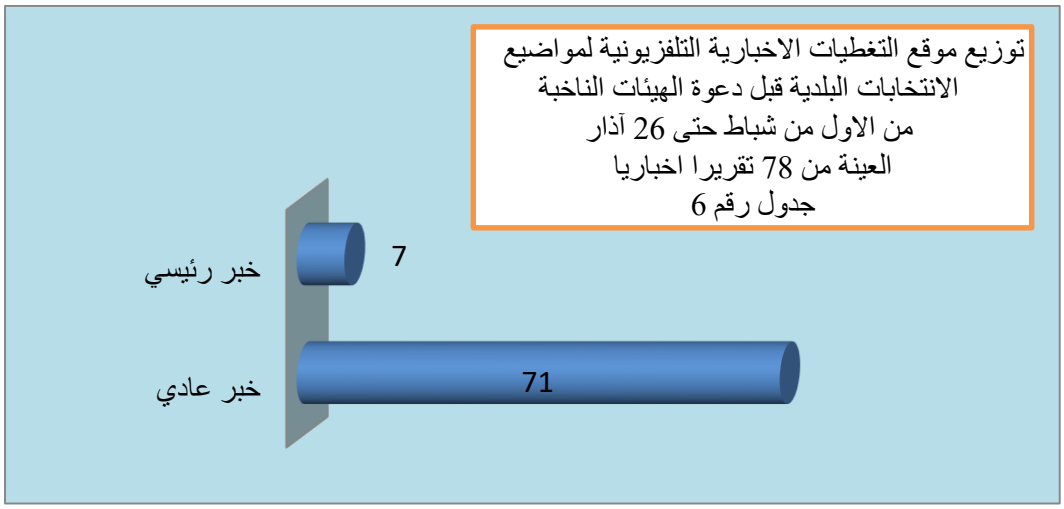

هذا الفارق بين التلفزيون والصحافة عائد الى ان عملية الرصد تناولت نشرة الأخبار التلفزيونية فقط مقابل كامل صفحات وأبواب الصحف.

ج- مصدر الخطاب

كما سبق وذكرنا ان معظم المواقف والأحداث المرتبطة بالاستحقاق البلدي جاءت في اطار سياسي تقليدي عن القوى السياسية اللبنانية المتحالفة والمتنافسة. لذلك شكلت المواقف السياسية ما نسبته حوالي 74% من التغطيات الصحفية مقابل 65.4% في التلفزيون (الجدولان رقم 7 و8).

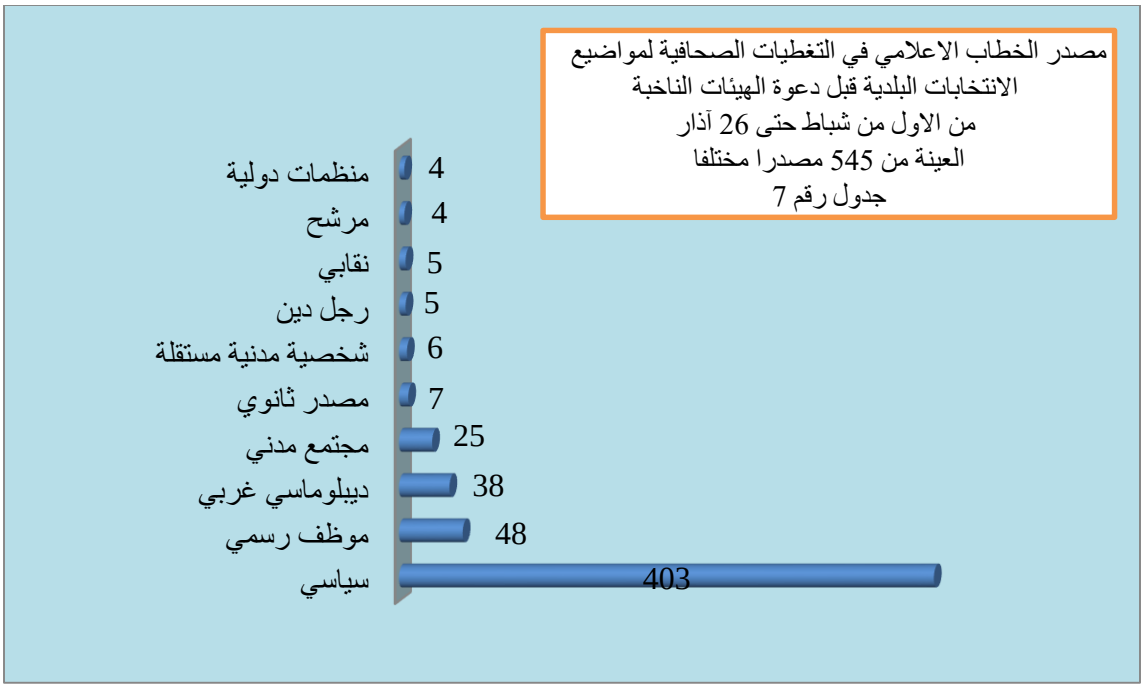

الاهتمام الدولي بالاستحقاق البلدي والذي غالبًا ما كان يدعو الى إنجاز هذا الاستحقاق في موعده يبدو بارزًا بشكل واضح في الصحافة المكتوبة (7%).

أما المجتمع المدني الذي كثّف حملاته لدى الرأي العام في كافة الأراضي اللبنانية فقد شكّل ما نسبته 4.58% من المصادر الإخبارية في الصحافة مقابل 10.25% في التلفزيون.

فيما لم يشكل المرشحون قبل فتح باب الترشح في هذه الفترة الزمنية نسبة هامة وكذلك رجال الدين والشخصيات المستقلة.

د- التوزيع الجندري

المؤشرات الأولى لم تعكس اهتمام المرأة في الاستحقاق البلدي عند بداية الحديث عن الانتخابات البلدية . فمنذ الأول من شباط وحتى 26 آذار لم تتخط التغطيات المرتبطة بالمرأة 10% في التلفزيون مقابل 0.93% في الصحافة.

2- التغطيات بعد دعوة الهيئات الناخبة (شهر نيسان)

أ- حجم التغطيات

بعد دعوة الهيئات الناخبة زادت التغطيات بشكل ملحوظ ، فقد تم رصد 310 تقارير تلفزيونية تتضمن أخبارًا محلية متعلقة بسيناريوهات تحالفية ومتنافسين وناخبين بنسبة 66% (الجدولان 9 و10).

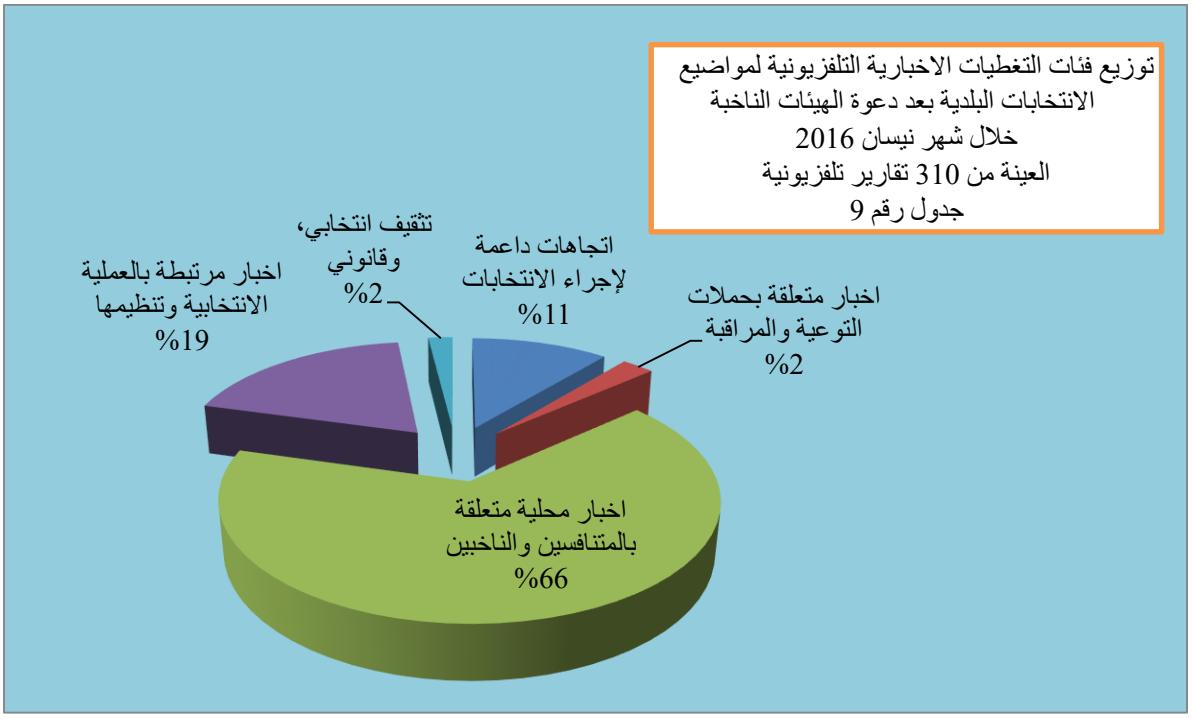

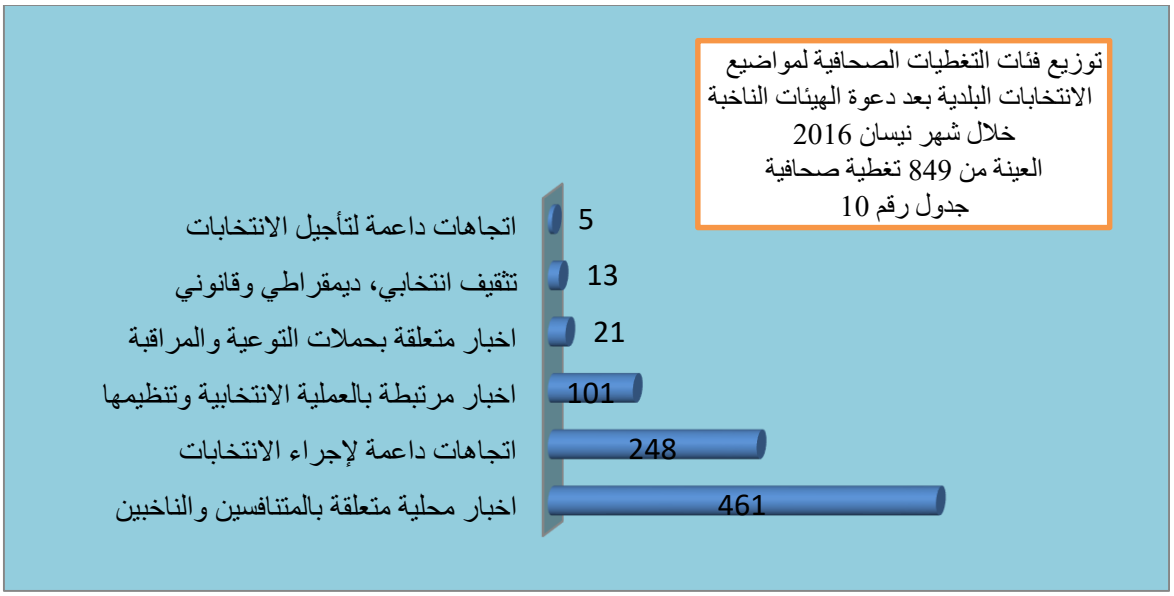

بالمقابل ورغم أن شهر نيسان شكل انشغالًا سياسيًّا واعلاميًّا واجتماعيًّا في العملية الانتخابية وتنظيمها، فلم تتعدَّ نسبة التغطيات 19% وبقيت مسألة التثقيف الانتخابي وحملات التوعية والمراقبة منخفضة ولم تتجاوز 2%.

الزيادة طالت أيضا حجم التغطيات الصحفية فقد تم رصد 849 تغطية، 54% منها خصصت للأخبار المتعلقة بالمتنافسين والناخبين.

الا أن استمرار أجواء التشكيك جعل المواقف الداعمة لاجراء الانتخابات في المرتبة الثانية بنسبة 29.21%. وزاد الاهتمام بالأمور التنظيمية التي وصلت الى حدود 12%.

الا أن اللافت أن الأخبار المرتبطة بحملات التوعية والتثقيف الانتخابي والديموقراطي والقانوني تراوحت بين 2.5% و1,5% وهو مؤشر سلبي على اعتبار أن شهر نيسان شكل فرصة لزيادة هذه النشاطات وابرازها خدمة لسلامة العملية الديمقراطية وحسن الاختيار. وهذا المؤشر السلبي تتشارك في حمل مسؤوليته (بنسب متفاوتة) الادارة الانتخابية والاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المعنية إضافة الى وسائل الاعلام نفسها.

ب- نوع التغطية

صحيح أن شهر نيسان شهد نشاطا واستعدادات لخوض الانتخابات البلدية الا أن عدم بلورة التحالفات حتى اللحظة الأخيرة جعل التغطيات الاخبارية التلفزيونية تمر كخبر عادي في اطار وصف الواقع والتوقعات (90.64%) مقابل 6.72% كخبر أساس و1.29% نقل مباشر وخبر أول (الجدولان 11 و12).

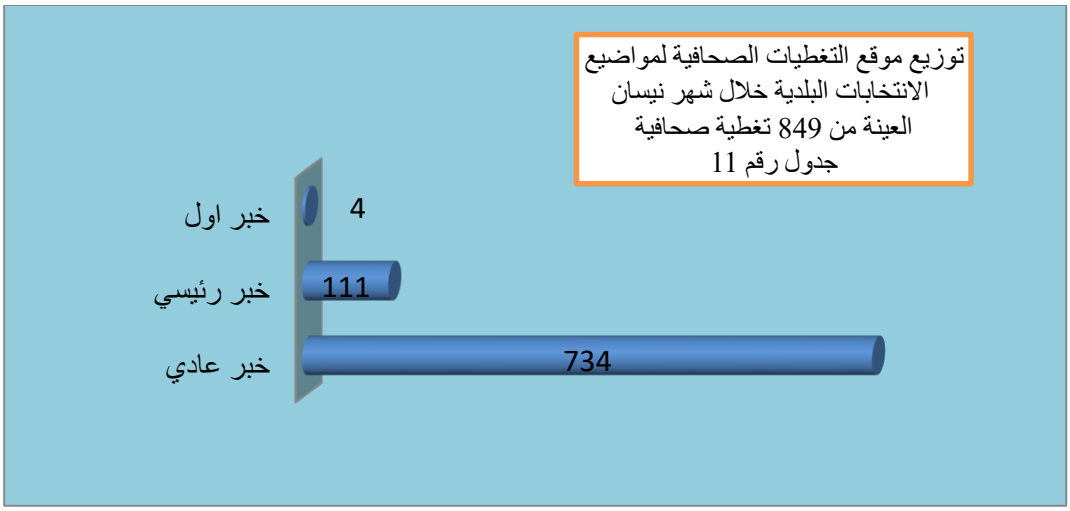

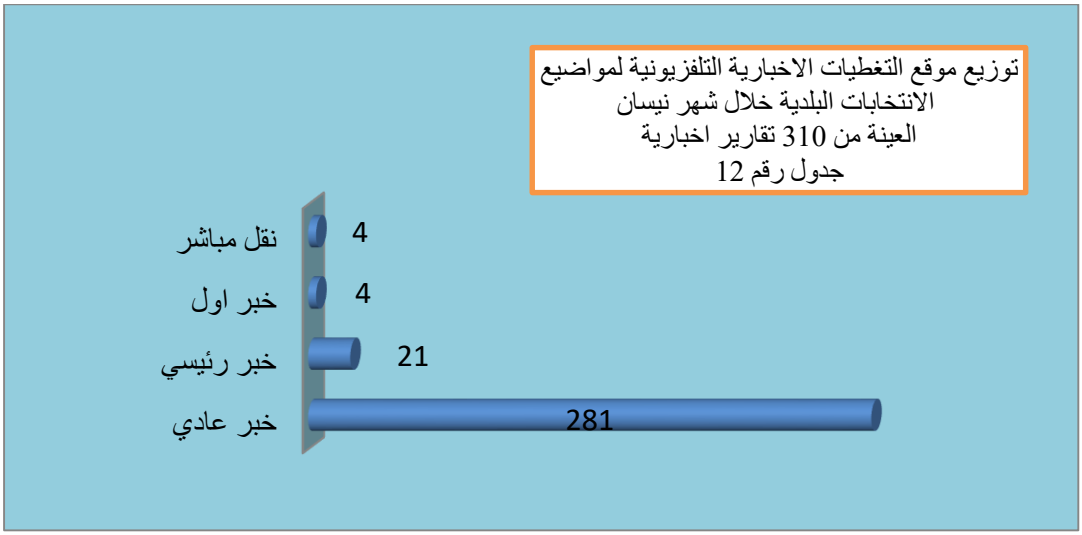

بالمقابل تصدرت المواضيع الصحافية المرتبطة بالانتخابات البلدية كخبر رئيسي بنسبة 13% فيما الباقي ورد كخبر عادي للاعتبارات التي سبق ذكرها.

كما سيطرت التقارير الإخبارية على التغطيات بنسبة 98.7% على حساب المقابلة والتحقيقات.

ج- مصدر الخطاب

السياسيون والمرشحون هم الأكثر حضورا كمصدر للخطاب الإعلامي المرتبط بالانتخابات البلدية .

42.43% للمرشحين مقابل 38% للسياسيين. وغالبا ما تموضعت تصريحات السياسيين مع المرشحين وخاصة في الأخبار المرتبطة باللوائح (الجدولان 13 و14).

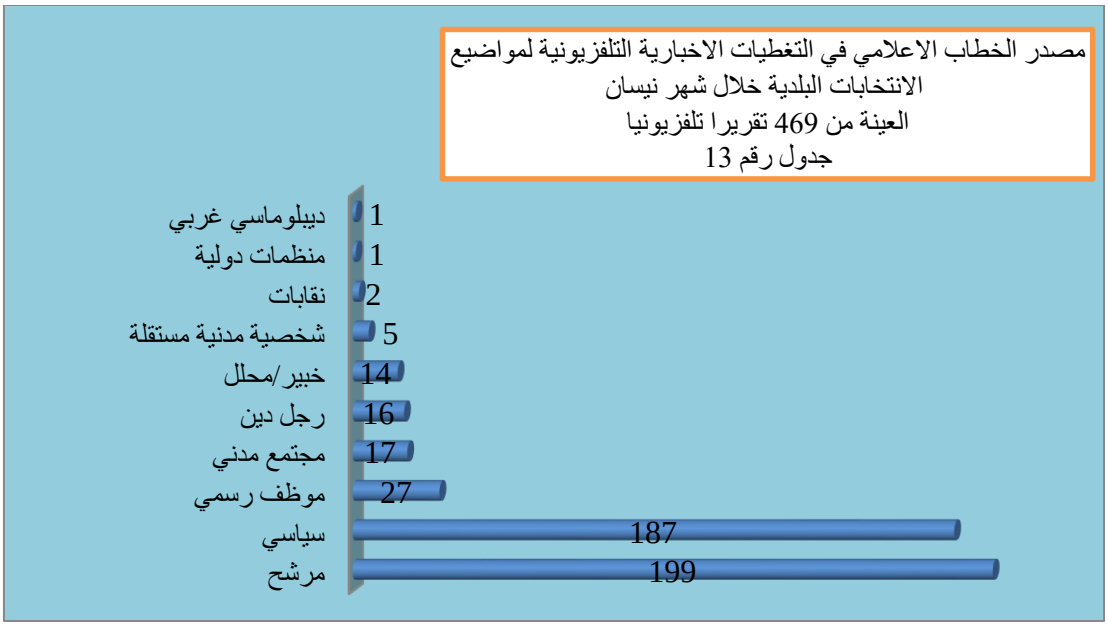

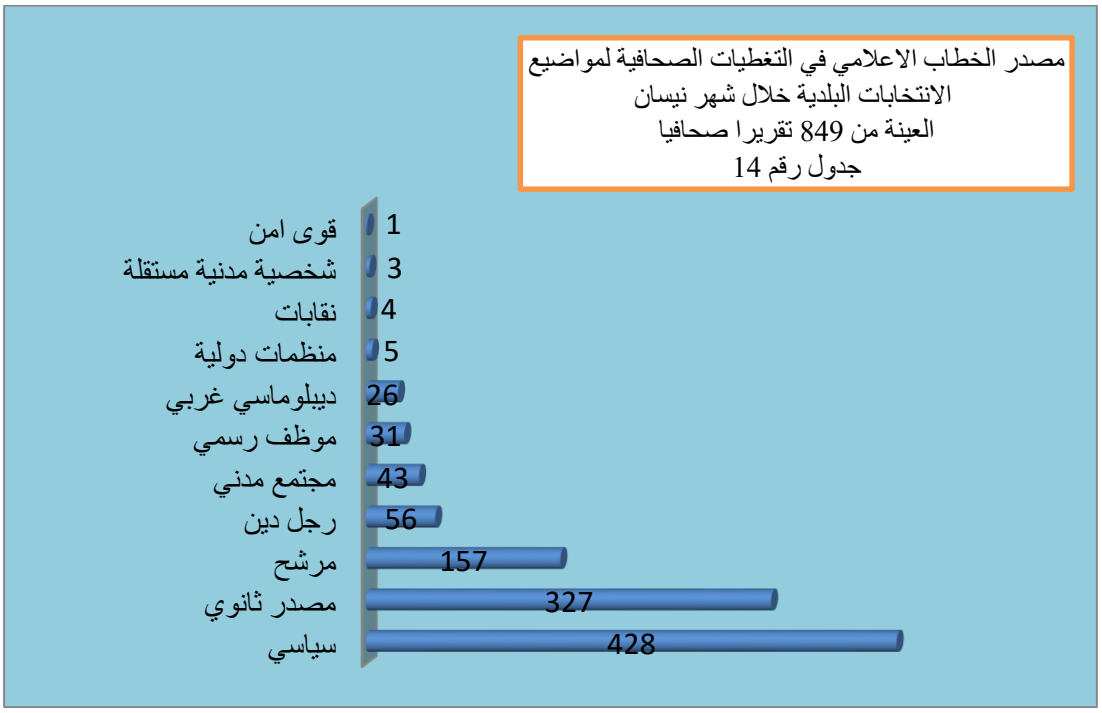

ومع بقاء صوت المجتمع المدني خافتا في الاعلام (3.6%)، فقد لوحظ ازدياد في حضور رجال الدين (3,4%) والخبراء والمحللين (3%) الذين غالبا ما استقدموا الى نشرات الأخبار لتقديم توقعات لنتائج المعارك وطبيعة التحالفات خاصة عندما لم ترغب بعض المحطات التلفزيونية في ابراز موقفها بوضوح في بعض المعارك الكبرى كبيروت وزحلة وجونية وغيرها.

في التغطيات الصحفية أيضا برز السياسيون كمصدر أساسي بنسبة 50.4%. الا أن اللافت بروز مصادر ثانوية رديفة للسياسيين والمرشحين في المرتبة الثانية بنسبة 38.5% (البيانات الصحافية غير الصادرة عن السياسيين والمرشحين مباشرة). ويمكن فهم هذه النسبة في ظل عدم وضوح التحالفات وعدم رغبة المصادر الأساسية في اعلان مواقف غير مؤكدة.

اللافت أيضا بروز رجال الدين على خط المصادر بنسبة 5.6% إضافة الى المصادر الدبلوماسية الغربية الداعمة للانتخابات .

المجتمع المدني حقق حضورا بنسبة 5% وهي نسبة ضئيلة قياسا الى الحضور السياسي.

حضور المرأة كمصدر للتغطيات هو انعكاس لانخراطها في الانتخابات حيث تراوح بين 3% في الصحافة المكتوبة و 13% في التلفزيون.

د- موقع مصدر الخطاب

مع تجاوز الانتخابات البلدية بعدها التنموي وتموضعها في الأطر السياسية والتحالفات المستجدة، شكل ممثلو الأحزاب الحضور الأبرز في الأخبار التلفزيونية مع أرجحية لتيار المستقبل (34.7%) في ظل الحديث عن تصدعات وافلاسات مالية داخل التيار.

التيار الوطني الحر شكل 19.2% من الظهور التلفزيوني مقابل 13.2% للقوات اللبنانية (الثنائي المسيحي) وبدرجة أقل للقوى الأخرى كالكتائب والكتلة الشعبية والتقدمي الاشتراكي (الجدولان 15 و16).

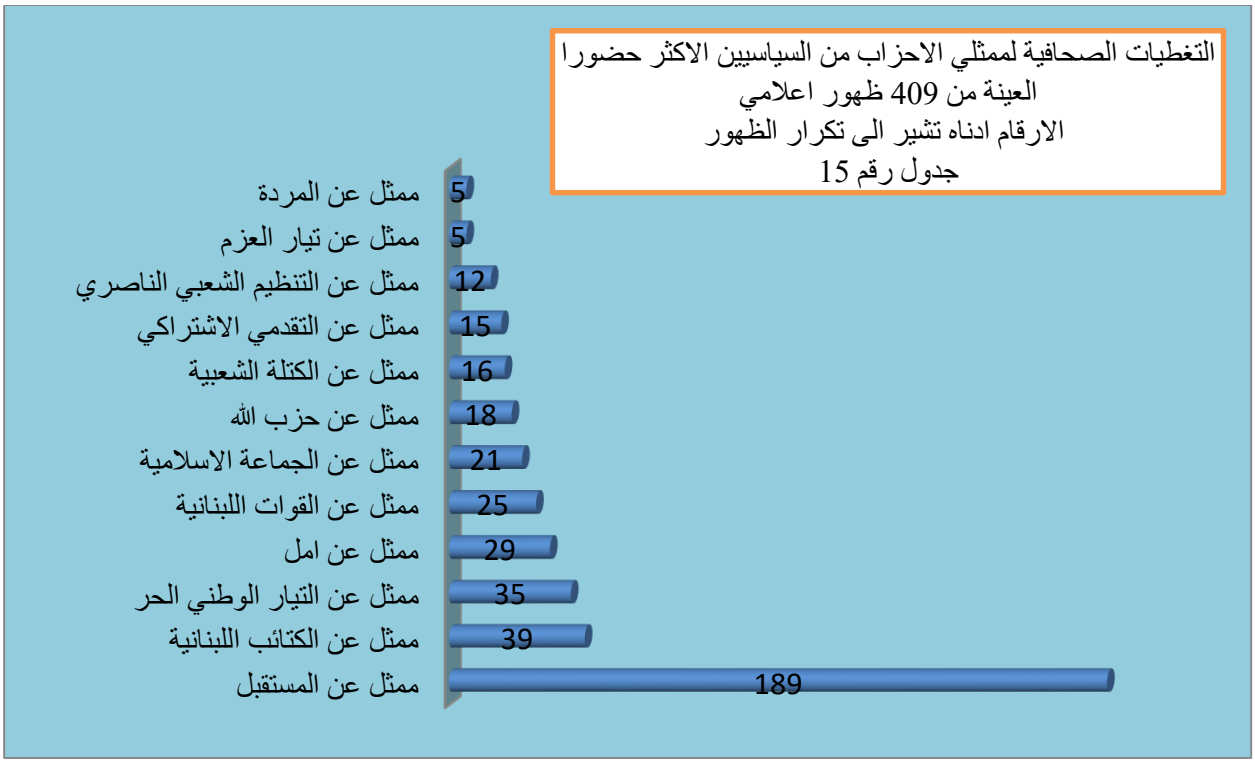
التغطيات الصحافية لممثلي الاحزاب من السياسيين الاكثر حضورا
العينة من 409 ظهور اعلامي
الارقام ادناه تشير الى تكرار الظهور
جدول رقم 15
ممثل عن المردة 5
ممثل عن تيار العزم 5
ممثل عن التنظيم الشعبي الناصري 12
ممثل عن التقدمي الاشتراكي 15
ممثل عن الكتلة الشعبية 16
ممثل عن حزب الله 18
ممثل عن الجماعة الاسلامية 21
ممثل عن القوات اللبنانية 25
ممثل عن امل 29
ممثل عن التيار الوطني الحر 35
ممثل عن الكتائب اللبنانية 39
ممثل عن المستقبل 189

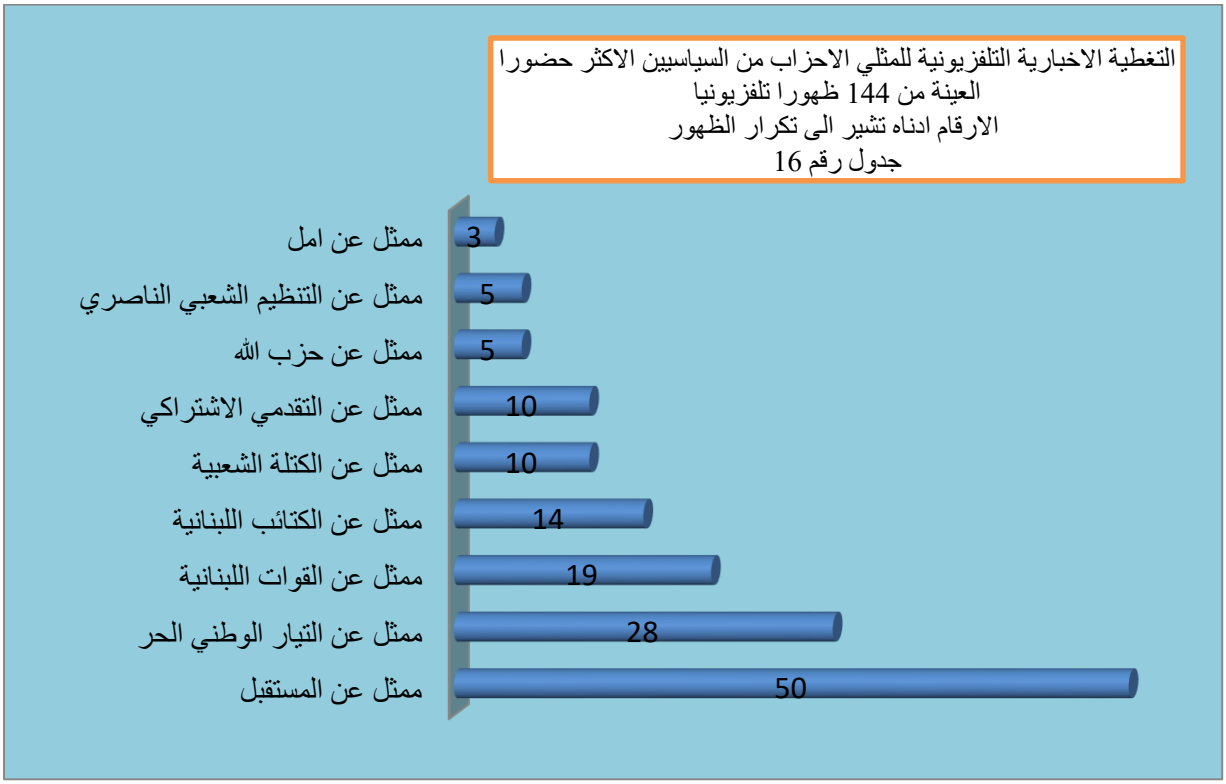
التغطية الاخبارية التلفزيونية للمثلي الاحزاب من السياسيين الاكثر حضورا
العينة من 144 ظهورا تلفزيونيا
الارقام ادناه تشير الى تكرار الظهور
جدول رقم 16
ممثل عن امل 3
ممثل عن التنظيم الشعبي الناصري 5
ممثل عن حزب الله 5
ممثل عن التقدمي الاشتراكي 10
ممثل عن الكتلة الشعبية 10
ممثل عن الكتائب اللبنانية 14
ممثل عن القوات اللبنانية 19
ممثل عن التيار الوطني الحر 28
ممثل عن المستقبل 50

هنا لا بد من الإشارة الى ان بعض القوى السياسية يمتلك محطات تلفزة كالمستقبل والتيار الوطني الحر وحزب الله وحركة أمل وهذا ما يجعل إمكانية ظهورها مرتبط بدوافعها السياسية في ظل غياب أي تشريع يلزم هذه المحطات بتأمين الظهور الإعلامي المتوازن للقوى الأخرى.

كما في التغطيات التلفزيونية فقد حافظ تيار المستقبل على الصدارة في التغطيات الصحفية بنسبة 46.2% تلاه حزب الكتائب اللبنانية والتيار الوطني الحر بنسب متقاربة حوالي 9%.

وكما في محطات التلفزة هناك بعض القوى السياسية التي تمتلك صحيفة أو "تمون" بمواقفها السياسية على بعض الصحف.

بالمقابل فان بعض القوى غير الحزبية التي لاقت دعمًا من بعض المحطات التلفزيونية في اطار رغبتها في ابراز القوى المناوئة لسيطرة الثنائيات الشيعية والمسيحية على السواء في مناطق تواجدها، وقد شكلت هذه التغطيات 73.25% لممثلي اللوائح إضافة الى دعم واضح لحملة "بيروت مدينتي" التي شكل ظهورها ما نسبته 13.33% من مجموع الظهور للقوى المدنية غير الحزبية (الجدولان 17 و18).

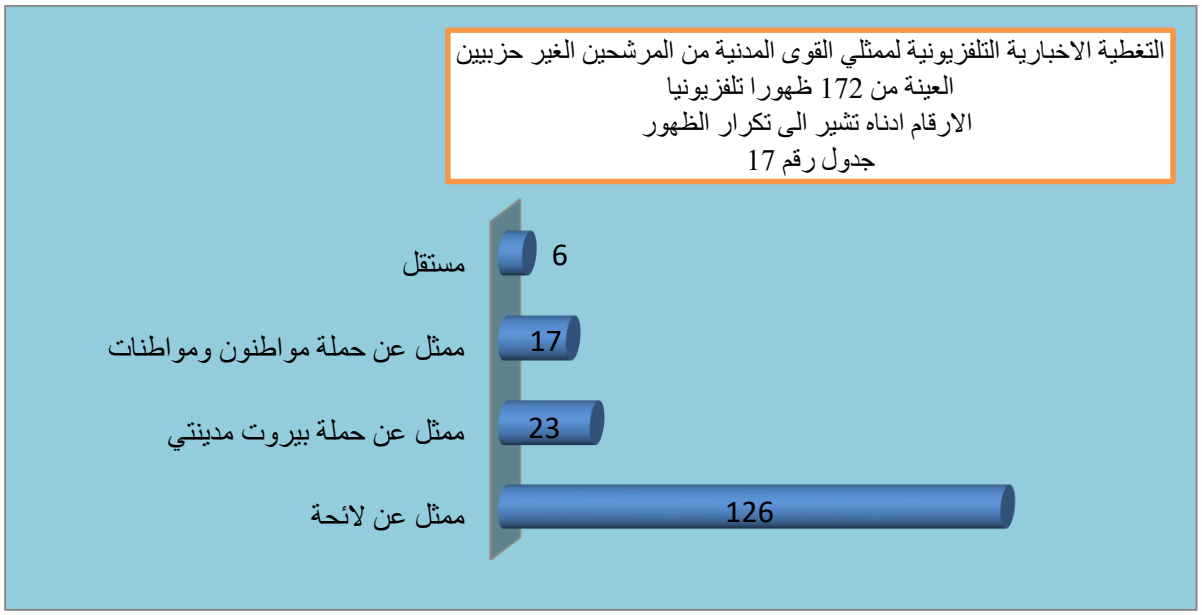

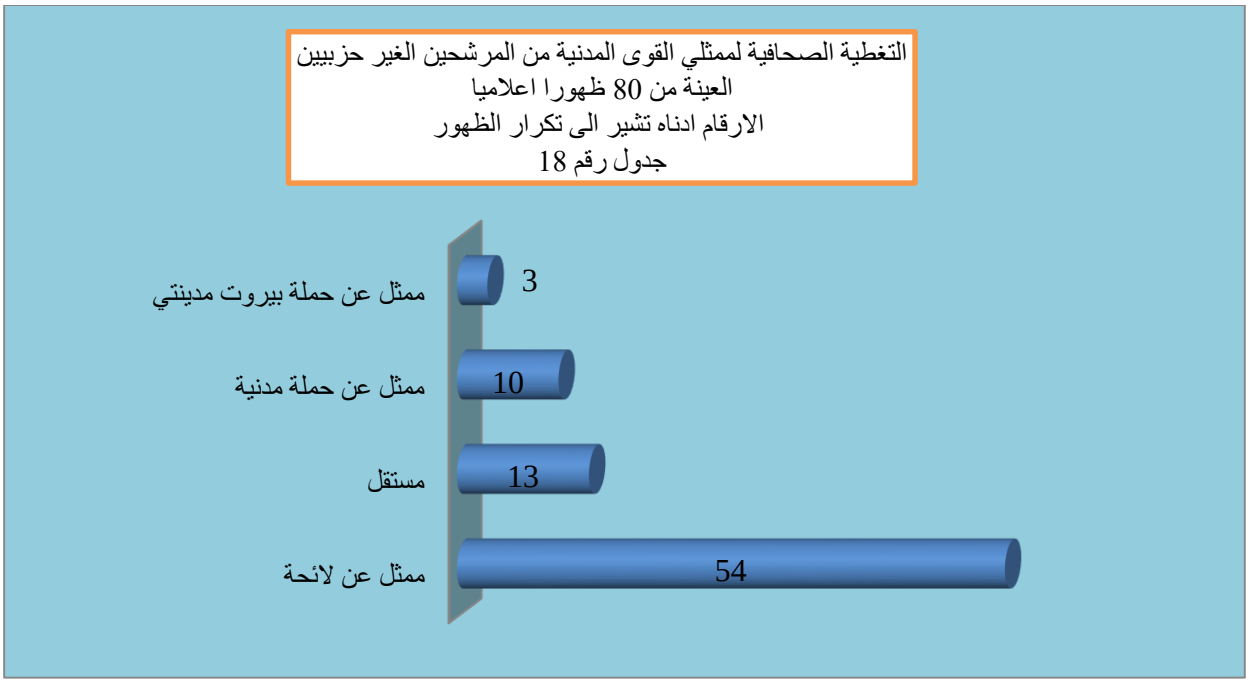

القوى المدنية من المرشحين غير الحزبيين كان ظهورها أقل وبلغ 12.5% طيلة شهر نيسان، والابرز كان ممثلو اللوائح الذين شكلوا 67.5%. فيما حصلت "بيروت مدينتي"على 3.75% فقط من حجم التغطية الصحفية.

ه- النطاق الجغرافي

العاصمة بيروت كانت محط التغطيات التلفزيونية والصحفية لما لنتائجها من انعكاس على كل المناطق اللبنانية وقد حصدت ما نسبته 40.17% من التغطيات يليها جبل لبنان حيث حقل اختبار تحالف الثنائي المسيحي بمعدل 22.7% فالبقاع والجنوب وبعلبك والهرمل ... (الجدولان 19 و20).

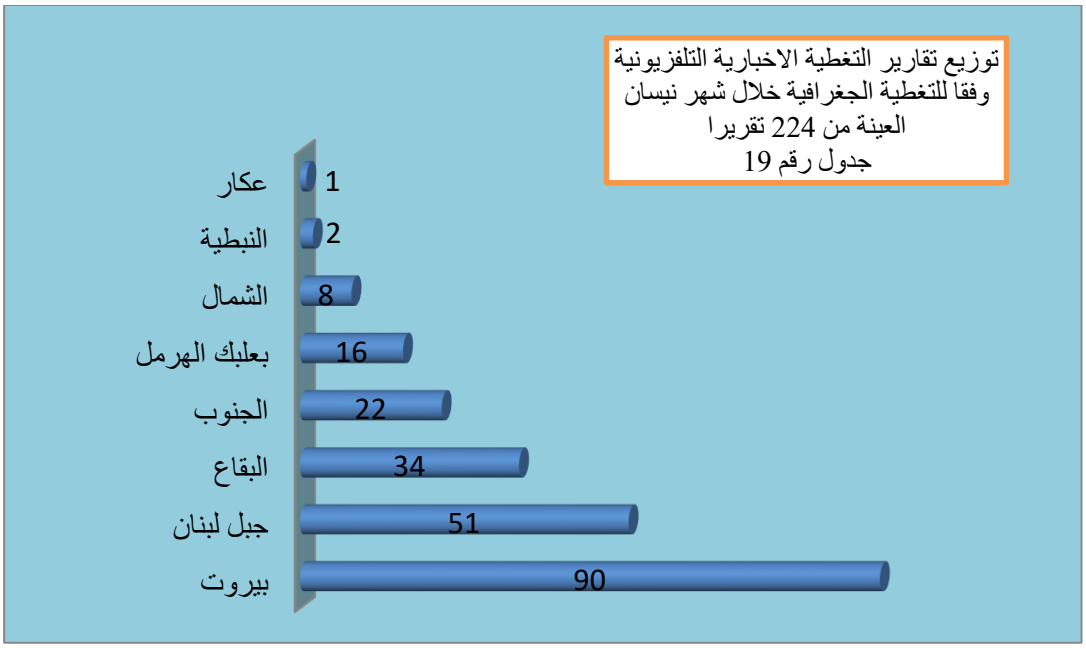

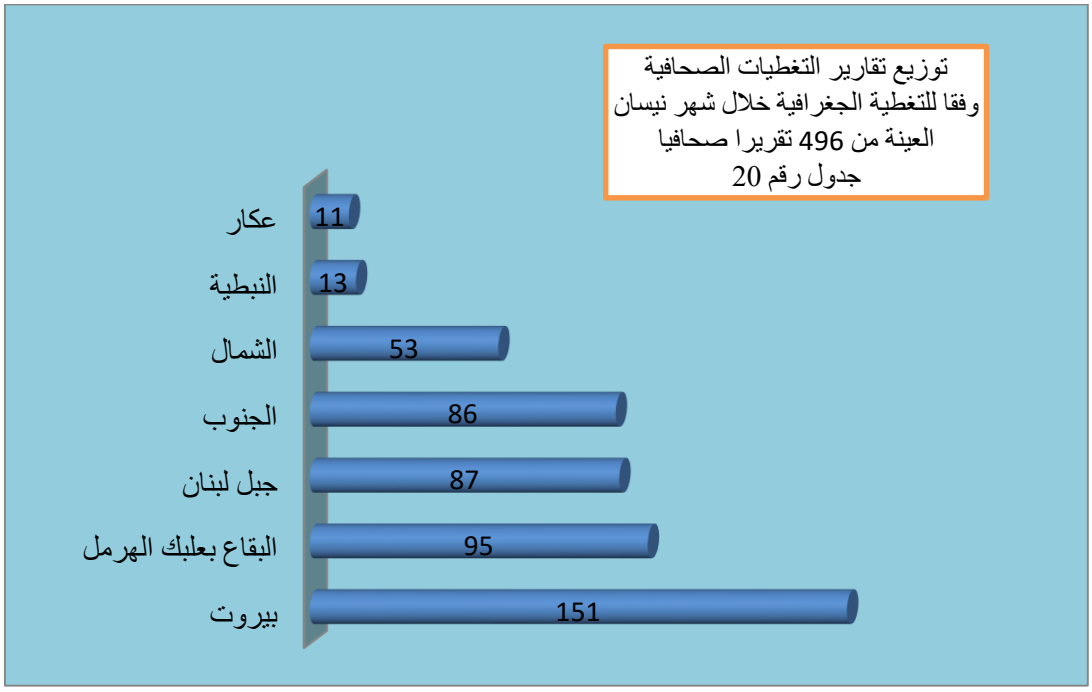

3- التغطيات خلال العملية الانتخابية

أ- حجم التغطيات

تميز شهر أيار بتغطية اعلامية كثيفة مع بدايات العملية الانتخابية في بيروت والبقاع وثم في باقي المناطق. وفي ظل بعض الأصوات القليلة التي ما زالت تشكك في إمكانية اجراء الانتخابات وتدعو الى تأجيلها (0.13%) والتي غالبًا ما كانت تنسب الى الخصوم، فان الأخبار المرتبطة بالتحالفات والمتنافسين والناخبين شكلت 69,7% من التغطيات الصحفية مقابل 74.02% في التلفزيون (الجدولان 21 و22).

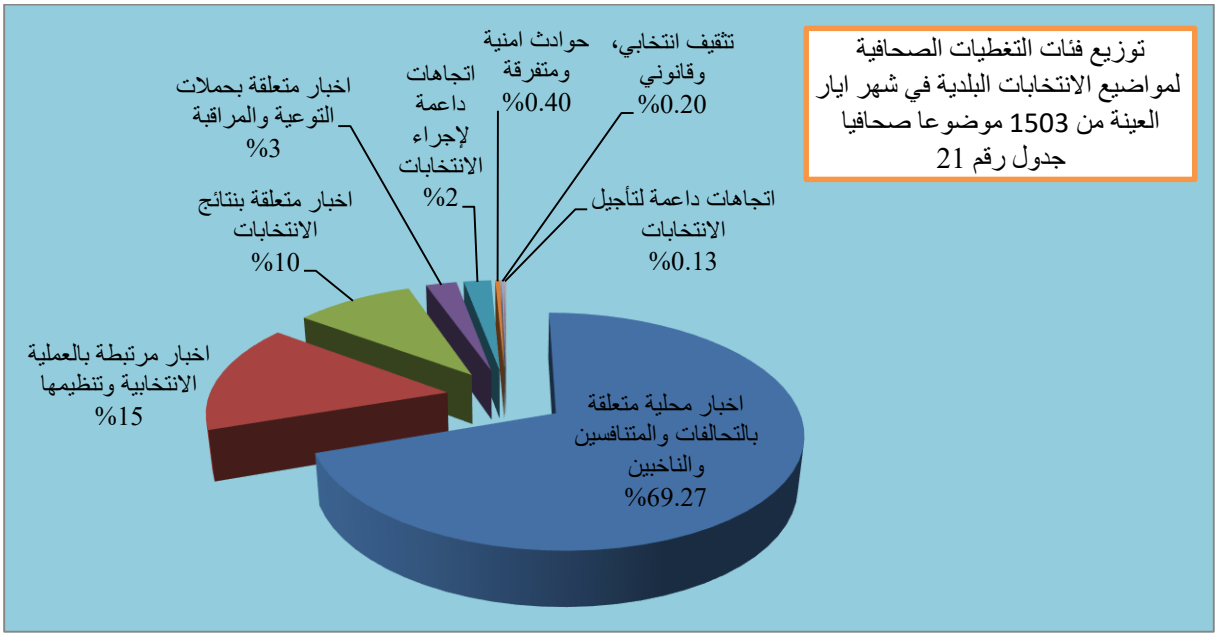

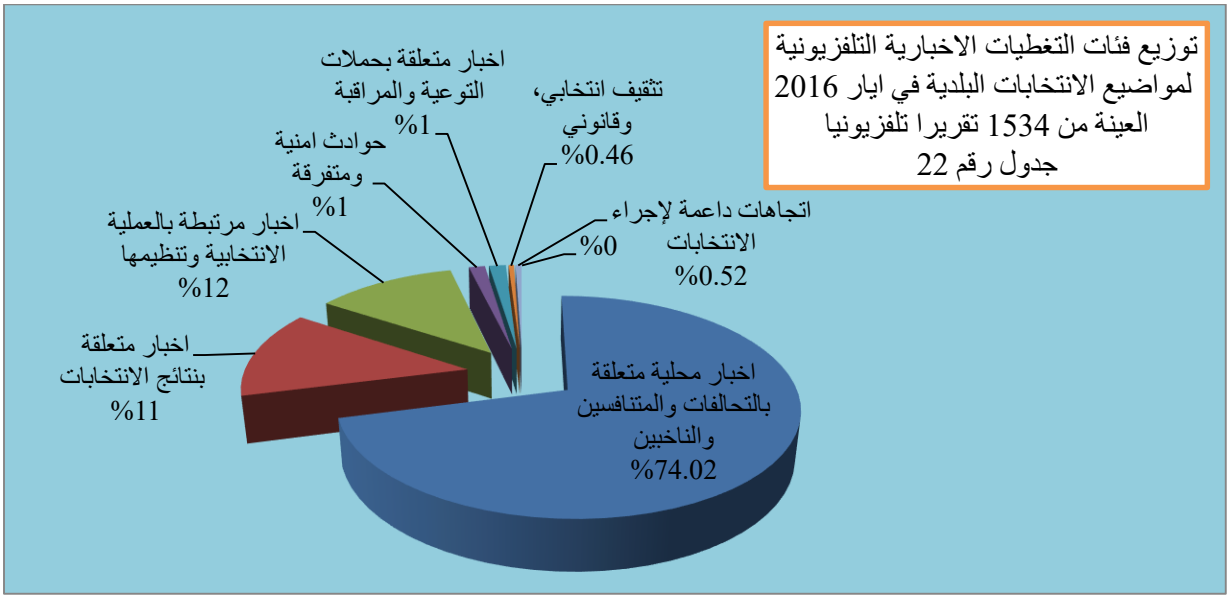

كما نلاحظ بداية حضور للتحليلات والمواقف من النتائج (10%) في الصحافة المكتوبة و(11%) في التلفزيون. التثقيف الانتخابي والقانوني حول العملية الديمقراطية انحسر لما دون النصف بالمئة.

ب- <u>نوع التغطية</u>

التغطيات الانتخابية استمرت في الظهور كخبر عادي في الصحافة بنسبة 79.37% مقابل 72.8% في التلفزيون. الا أننا نلاحظ أن هذه التغطيات بدأت تحتل موقعها كخبر رئيسي بنسب تراوحت بين 10% في التلفزيون و20% في الصحافة مع تسجيل تقدم في التغطيات التلفزيونية لجهة ابرازها كخبر أول في مطلع النشرة وخاصة عند اعلان النتائج إضافة الى النقل المباشر الذي سجل نسبة 12% (الجدولان 23 و24).

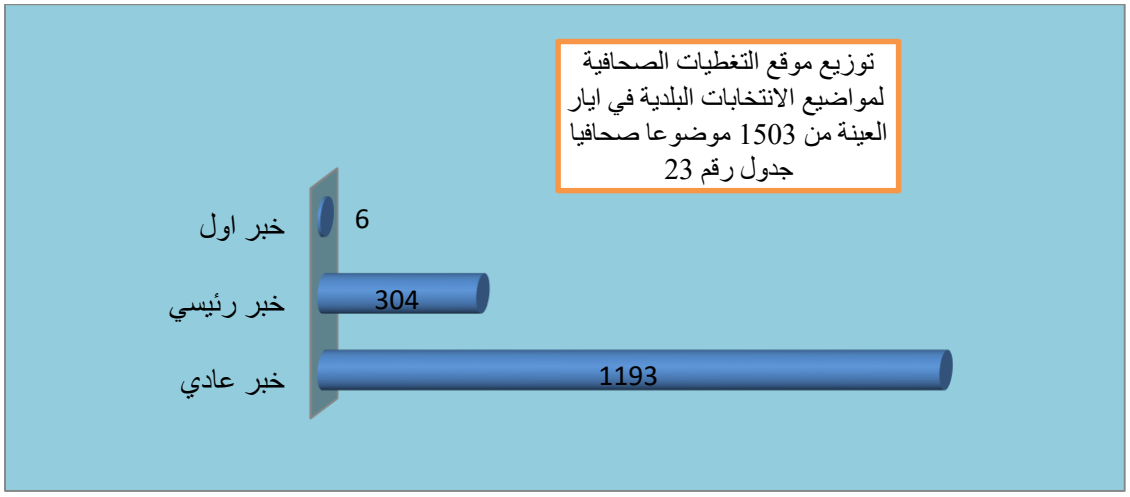

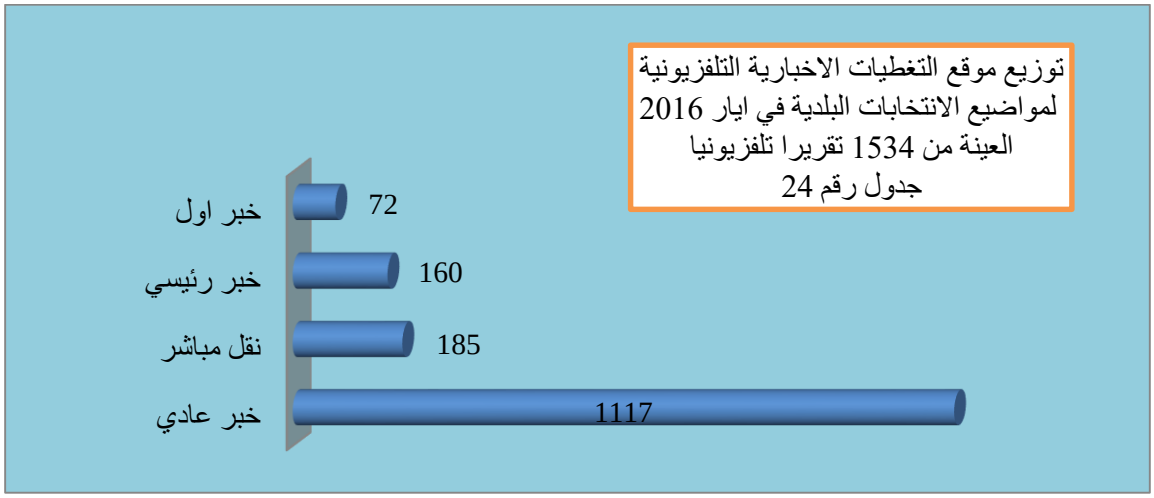

جغرافيًّا، حصد الجنوب المرتبة الأولى في الأخبار الرئيسية ثم الشمال نظرًا الى النتائج التي وردت ثم جبل لبنان الذي شهد معارك "كسر عظم" .

أما جندريًّا فقد حافظت نسبة الذكور على 90% في الإذاعة والتلفزيون ويمكن تفسير هذه الأرقام بالنظر الى علاقتها بالاقبال الضعيف لترشح المرأة على المقاعد البلدية. ففي بيروت مثلًا كان عدد المرشحين الذكور 74

مقابل 19 اناث والنسبة أقل مثلًا في محافظة عكار حيث ترشح2598 من الذكور و210 فقط من الاناث وفي البقاع 3537 من الذكور مقابل 137 للاناث ...

ج- مصدر التغطية

موقع السياسيين حافظ على تقدمه في الصحافة بنسبة وصلت الى 62.16% فيما تراجعت مصادر التغطيات الصحافية لمواضيع الانتخابات من المرشحين الى 22.74%. وهذا الأمر يؤدي الى احتدام الصراع السياسي بين القوى الكبرى واعتبار أن معركة البلديات هي التي ستحدد الأحجام السياسية في الانتخابات النيابية للعام 2017 (الجدولان 25 و26).

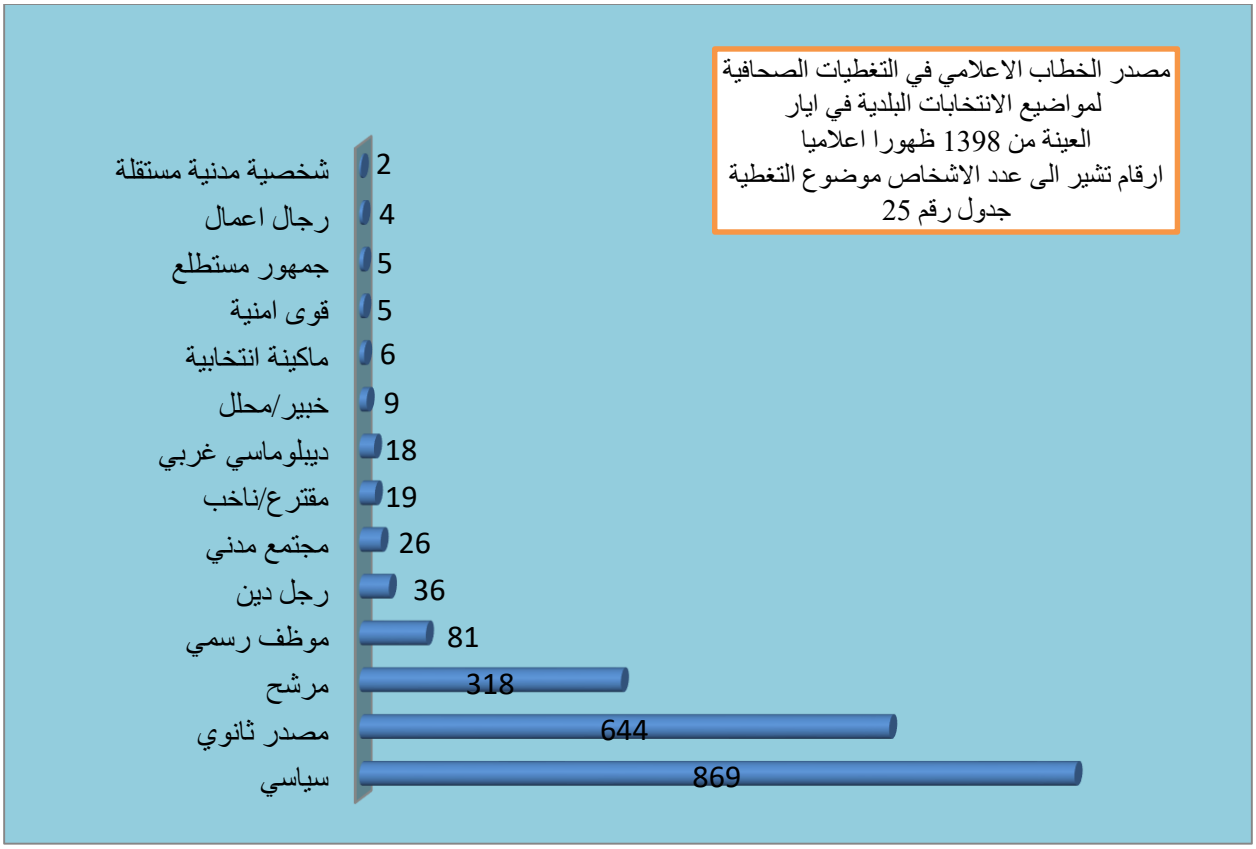

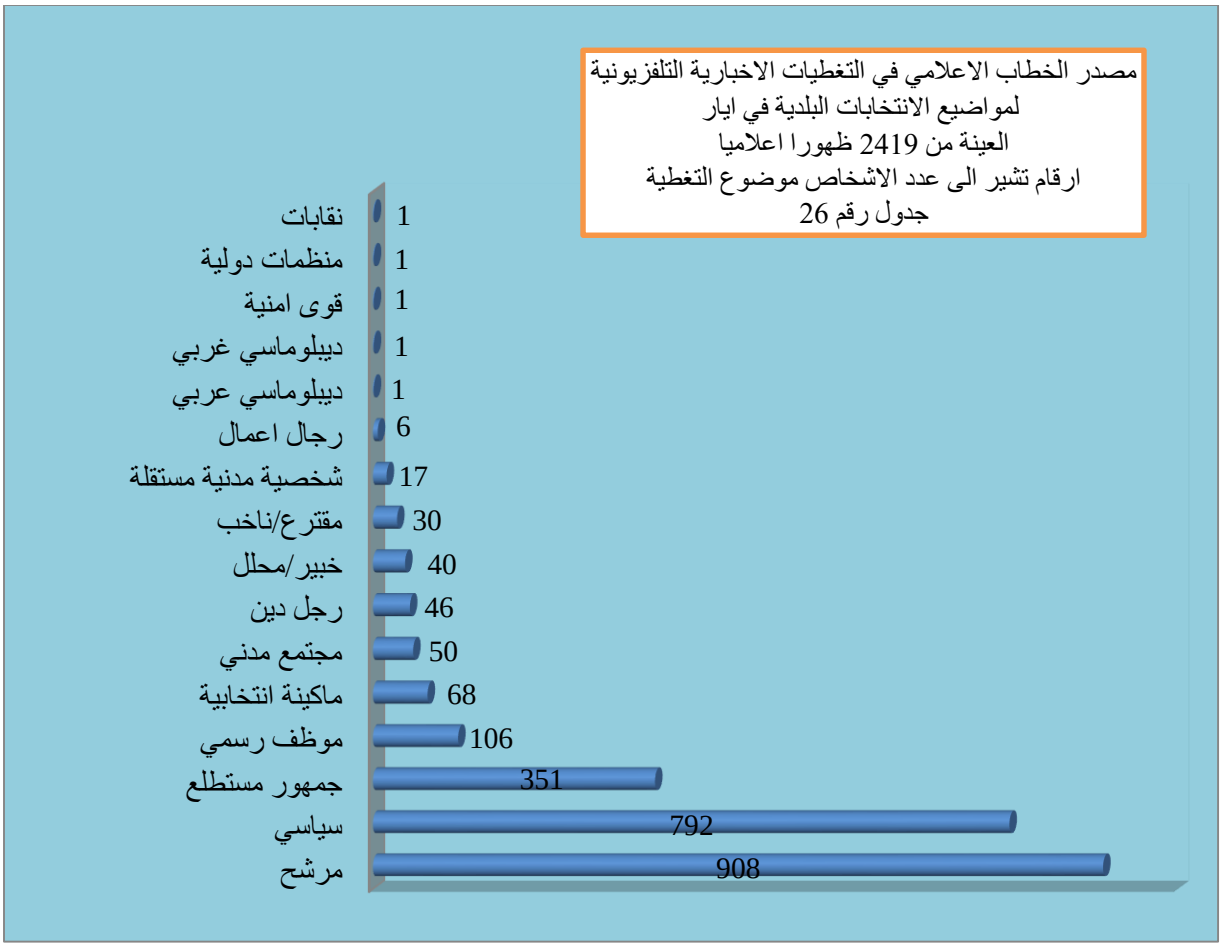

بالمقابل فقد تقدم حضور المرشحين على السياسيين في التغطيات الإخبارية التلفزيونية وبلغت على التوالي 37.53% و 32.74%.

الجمهور المستطلع كان حضوره أكبر في التغطية التلفزيونية حيث بلغ 14.5% مقابل وجود هامشي في التغطية الصحفية بحدود 0.35% وهذا يعود الى التغطيات المباشرة للتلفزيون.

رجال الدين تقدموا على المجتمع المدني في التغطية التلفزيونية والصحفية على السواء وبقي حضور المحللين السياسيين أقوى في التلفزيون باعتبار أن تأثيره المباشر أقوى من الصحافة المكتوبة.

والاشارة السلبية في هذه التغطيات هي الناخب وهو المعني الأول في العملية الديمقراطية ولكنه لم يتجاوز 1.3% في التلفزيون والصحافة المكتوبة.

وقد حافظ تيار المستقبل على تقدمه في الحضور الإعلامي بنسبة وصلت الى 41% في الصحف و25.53% في التلفزيون.

الثنائي المسيحي حضرا في المرتبة الثانية: 18% في التلفزيون و12% في الصحافة المكتوبة (الجدولان 27 و28).

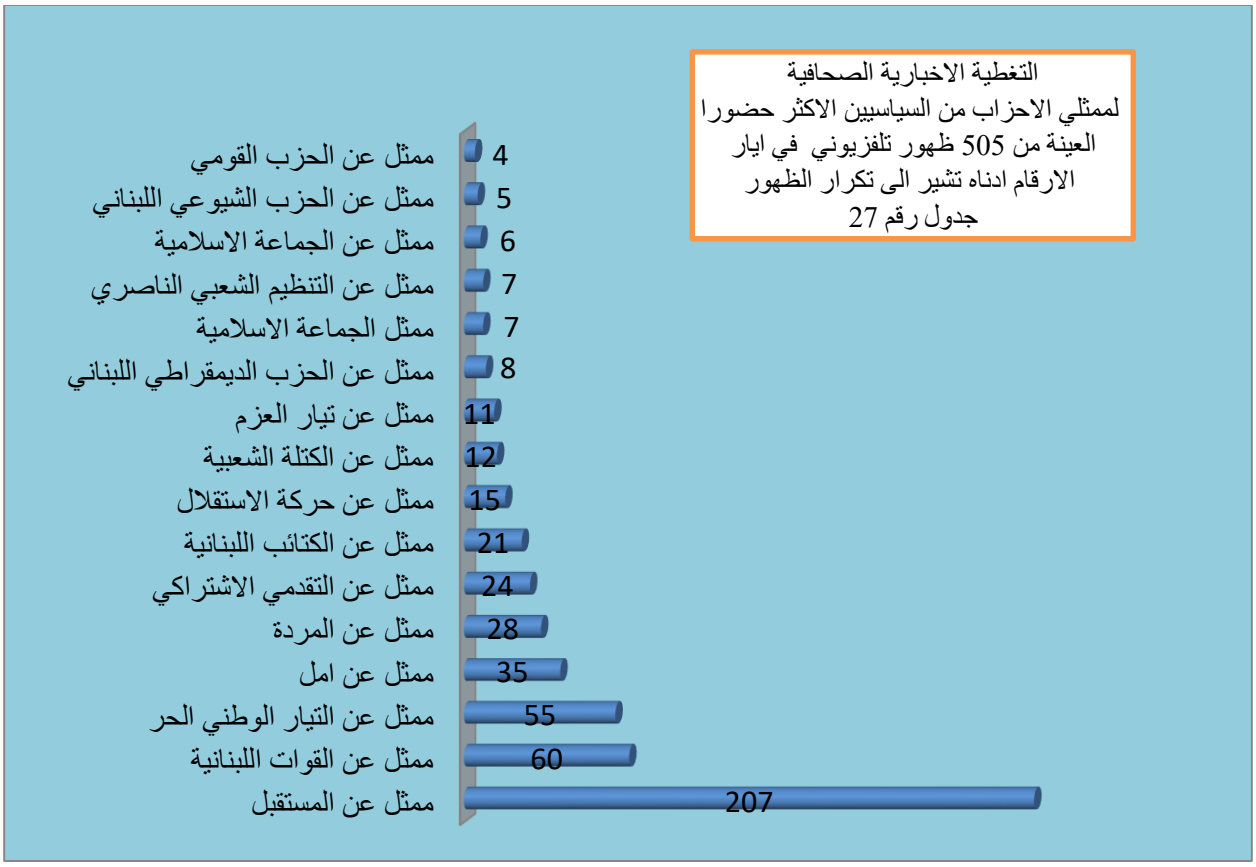
التغطية الاخبارية الصحافية
لممثلي الاحزاب من السياسيين الاكثر حضورا
العينة من 505 ظهور تلفزيوني في ايار
الارقام ادناه تشير الى تكرار الظهور
جدول رقم 27
ممثل عن الحزب القومي 4
ممثل عن الحزب الشيوعي اللبناني 5
ممثل عن الجماعة الاسلامية 6
ممثل عن التنظيم الشعبي الناصري 7
ممثل الجماعة الاسلامية 7
ممثل عن الحزب الديمقراطي اللبناني 8
ممثل عن تيار العزم 11
ممثل عن الكتلة الشعبية 12
ممثل عن حركة الاستقلال 15
ممثل عن الكتائب اللبنانية 21
ممثل عن التقدمي الاشتراكي 24
ممثل عن المردة 28
ممثل عن امل 35
ممثل عن التيار الوطني الحر 55
ممثل عن القوات اللبنانية 60
ممثل عن المستقبل 207

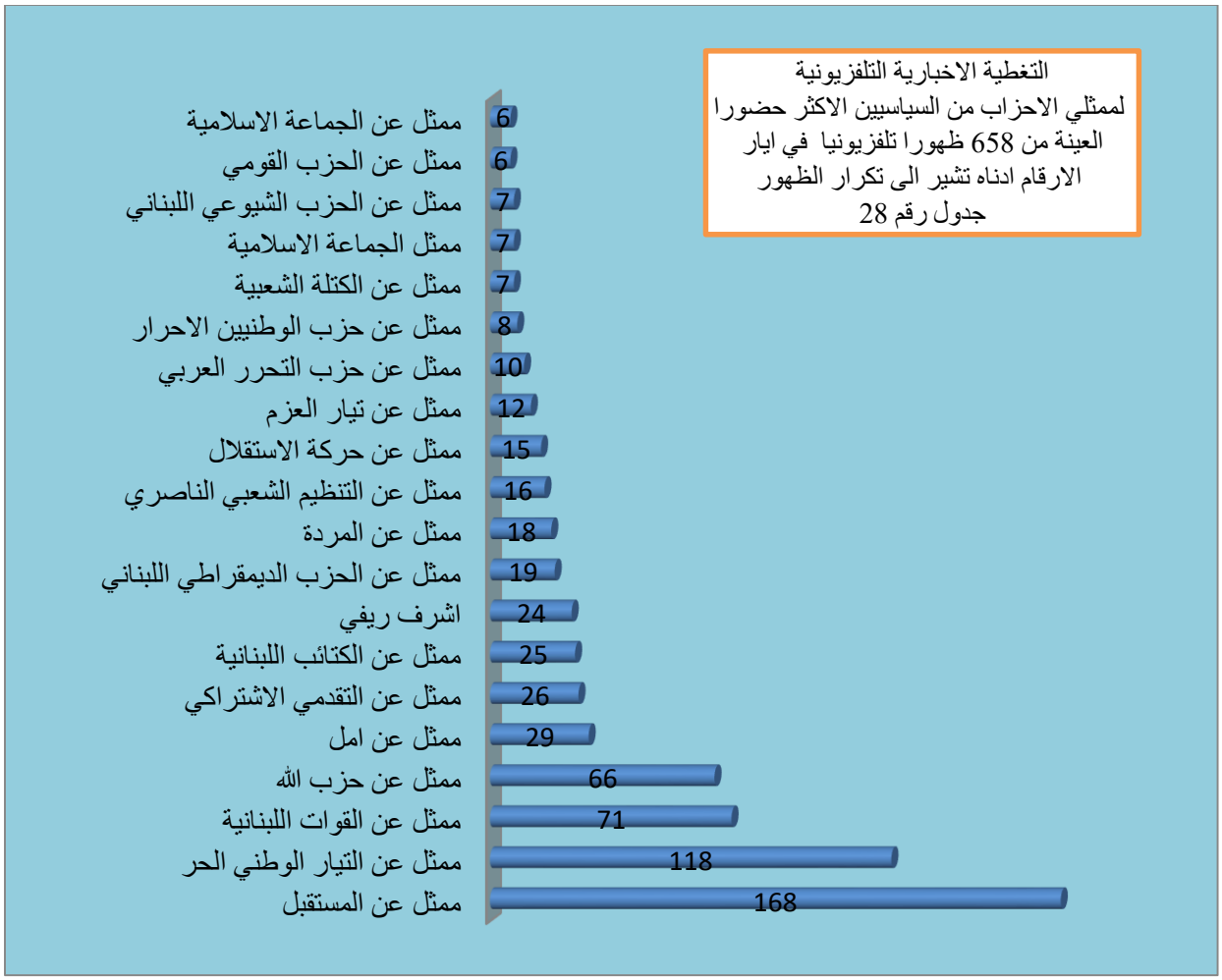

أما في المرتبة الثالثة تلفزيونيًّا فقد حل الثنائي الشيعي (أمل وحزب الله) ثم باقي الأحزاب.

67% من التغطيات التلفزيونية جاءت في اطار سياسي تلتها البرامج العامة .

بالنسبة لممثلي القوى المدنية من المرشحين غير الحزبيين فقد سجلوا حضورًا لافتًا بلغ 86.9% ظهورًا تلفزيونيًّا مقابل 26.2 % ظهورًا صحفيًّا، وشكل ممثلو اللوائح النسبة الأكبر في هذا الظهور حيث بلغ 91.7% تلفزيونيًّا و92.3 % صحفيًّا. كذلك سجل حضور تلفزيوني لافت للمستقلين.

أما لائحة "بيروت مدينتي" فلم تحظ سوى بـ 2.3% تلفزيونيًّا و 2.67% صحفيًّا (الجدولان 29 و30).

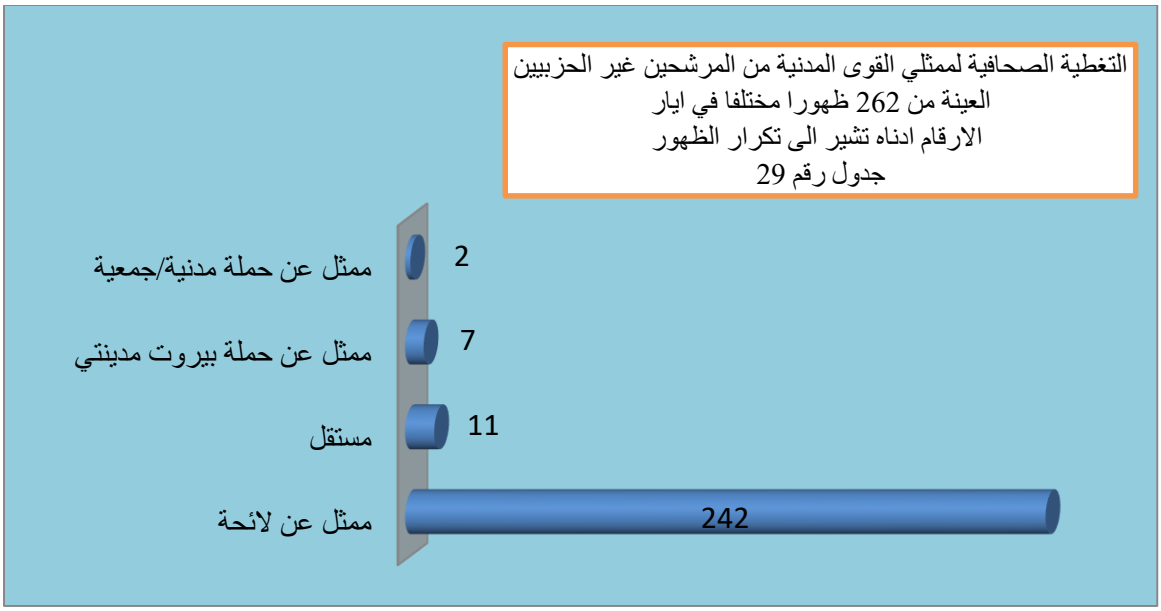
التغطية الصحافية لممثلي القوى المدنية من المرشحين غير الحزبيين
العينة من 262 ظهورا مختلفا في ايار
الارقام ادناه تشير الى تكرار الظهور
جدول رقم 29
ممثل عن حملة مدنية/جمعية
2
ممثل عن حملة بيروت مدينتي
7
مستقل
11
ممثل عن لائحة
242

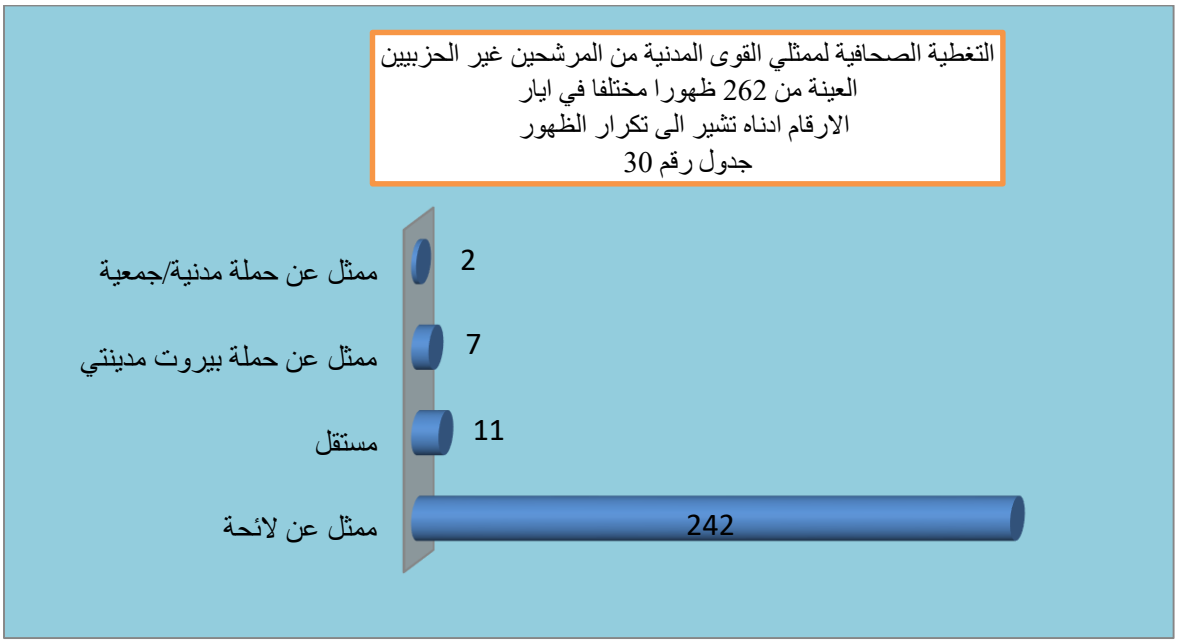
التغطية الصحافية لممثلي القوى المدنية من المرشحين غير الحزبيين
العينة من 262 ظهورا مختلفا في ايار
الارقام ادناه تشير الى تكرار الظهور
جدول رقم 30
ممثل عن حملة مدنية/جمعية
2
ممثل عن حملة بيروت مدينتي
7
مستقل
11
ممثل عن لائحة
242

القسم الثالث: برامج "التوك شو" في الانتخابات البلدية

تشكل برامج التوك شو التلفزيونية (البرامج الحوارية) منبرًا اساسيًّا للقيّمين على الشأن العام وتعكس الجوانب الرئيسية في الحياة السياسية والعامة لاسيما في فترة الانتخابات حين ترتفع الحرارة السياسية ويتسابق المرشحون على اسماع صوتهم واقناع الناخبين بصوابية آرائهم وحسن برامجهم، كما تتسابق المحطات على تلبية انتظارات الجمهور المتشوق في هذه المرحلة الى مواكبة الحدث وتطوراته، وذلك في اطار سياسة المحطة العامة وتوجهها السياسي او التمويلي.

لذلك شكلت هذه البرامج جزءًا من دراسة وسائل الاعلام خلال الانتخابات البلدية من اجل استكشاف مضامينها في اطار الاهداف العامة لهذه الدراسة.

وقد توقعت الفرضيات الاولية للدراسة ان يتناول النقاش الانتخابي برامج المرشحين، دعوات محددة الى الناخبين، اقتراحات تطويرية بشأن قانون الانتخاب او اللامركزية الادارية، دور المرأة في الميدان السياسي والعام... الى جانب تحديد الاهتمامات التي ركز عليها المرشحون، خطاب الاحزاب والطبقة السياسية، الممارسة السياسية بشكل عام...

لذلك عمد تحليل برامج التوك شو الى رصد مضامين هذه البرامج من خلال تحديد ضيوفها تبعا لكل محطة ومن ثم فكفكة المضامين من اجل استخراج الرسائل التي حملتها.

منهجية رصد البرامج الحوارية

شمل الرصد ست محطات تلفزيونية تعتبر الاكثر انتشارًا وتمثيلًا وهي: الجديد، ام تي في، المستقبل، المنار، ال بي سي، او تي في.

ولكل من هذه المحطات برنامج حواري رئيسي اسبوعي، فضلا عن تخصيص كل منها مساء كل احد من شهر ايار حلقة حوارية اضافية لمواكبة الانتخابات التي كانت تجري في هذا اليوم. وقد حملت البرامج الحوارية خلال مرحلة الانتخاب تسميات معبرة: "كلام بلدي" (**ال بي سي**)، "لبنان ينتخب" (**ام تي في**)، "البلدية تنتخب" (**او تي في**)، " بلديات 2016" (**المستقبل**)، "برنامج للتغطية" (**المنار**)، بينما بقيت تسمية برنامج **محطة الجديد** على حالها "الاسبوع في ساعة".

وقد تناول الرصد مرحلتين زمنيتين من البرامج الحوارية: الاولى الموعد الاسبوعي للبرنامج الحواري لكل محطة طوال شهر ايار وهي: "كلام الناس" (ال بي سي)، "بموضوعية" (ام تي في)، "بلا حصانة" (او تي في)، "انترفيوز" (المستقبل)، "حديث الساعة" (المنار) و"الاسبوع في ساعة" (الجديد). وهذه المرحلة هي زمن الحملة الانتخابية حين ينشط الاحزاب والمرشحون ميدانيًّا في حملات إعلانية وترويجية من اجل كسب ثقة الناخبين. والمرحلة الثانية، البرامج الحوارية مساء الآحاد من شهر ايار، هي التي واكبت نتائج الانتخابات وتحليل مساراتها.

وقد بلغ عدد الحلقات الحوارية موضوع الدرس 4 في كل مرحلة ولكل محطة، اي ما مجموعه 24 حلقة.

وقد تم تحديد وظائف الضيوف وانتماءاتهم (سياسي، مرشح، مجتمع مدني، محلل، خبير، ماكينة انتخابية) وتحليل مضامين خطابهم.

ويصب تحليل البرامج الحوارية في اطار الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة، اي الاجابة على الاسئلة التالية:

- الى اي حد يساهم الاعلام اللبناني في الترويج للثقافة الديمقراطية والانتخابية؟
- من احتل المنابر الاعلامية في هذه المرحلة؟
- موقع المرأة كمصدر للخطاب السياسي وكموضوع في المساواة الجندرية؟
- اي برامج انتخابية تم تسويقها؟
- رصد خطاب المتكلمين بشكل عام وتحديدا خطاب المرشحين.
- مدى احترام ميثاق الشرف الاعلامي.

1 - تحليل الحلقات الاسبوعية لشهر ايار

سيطر الموضوع الانتخابي على مضمون الحلقات الحوارية خلال شهر ايار، وهو امر طبيعي بالنظر الى التركيز على هذا الحدث الاستثنائي. ويبين الجدول رقم 31 ان 78% من المضامين الحوارية دارت حول هذا الموضوع، اضافة الى 21% من المواضيع السياسية العامة.

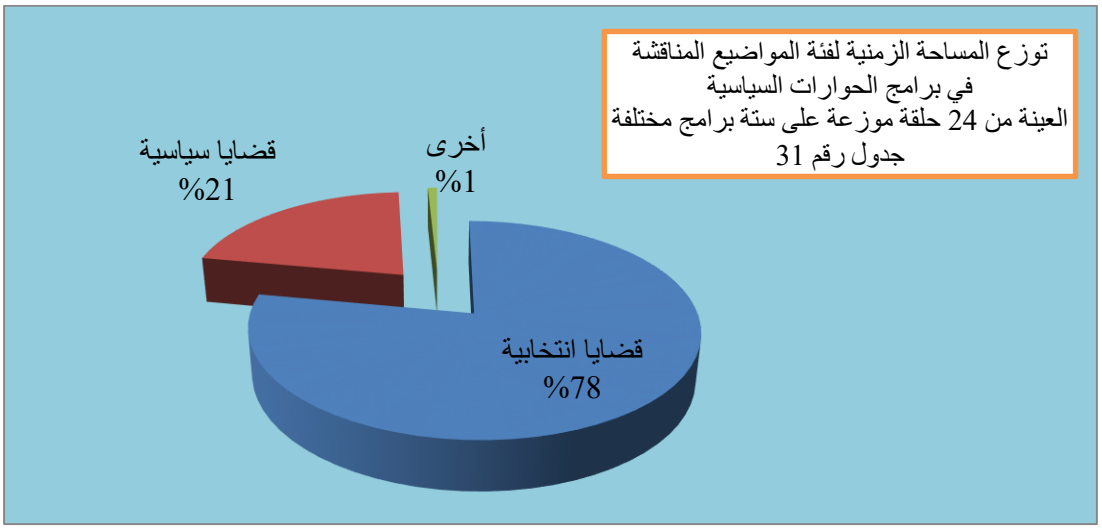

غير ان هناك تفاوتًا بين المحطات في توزع الاهتمام بين الموضوع الانتخابي والموضوع السياسي العام. ففي محطة **ام تي في** قاربت نسبة معالجة موضوع الانتخابات المئة في المئة، و**المستقبل** ال 90%. بينما المحطات الاخرى حافظت على نسبة عالية من السياسة العامة كمحطة **او تي في** حيث نسبة معالجة الانتخابات حوالي الستين بالمئة، بينما حافظت المواضيع السياسية على نسبة تقارب ال 40%. كذلك بالنسبة **للمنار** و**ال بي سي**، وبنسبة اقل **للجديد** (جدول رقم 32).

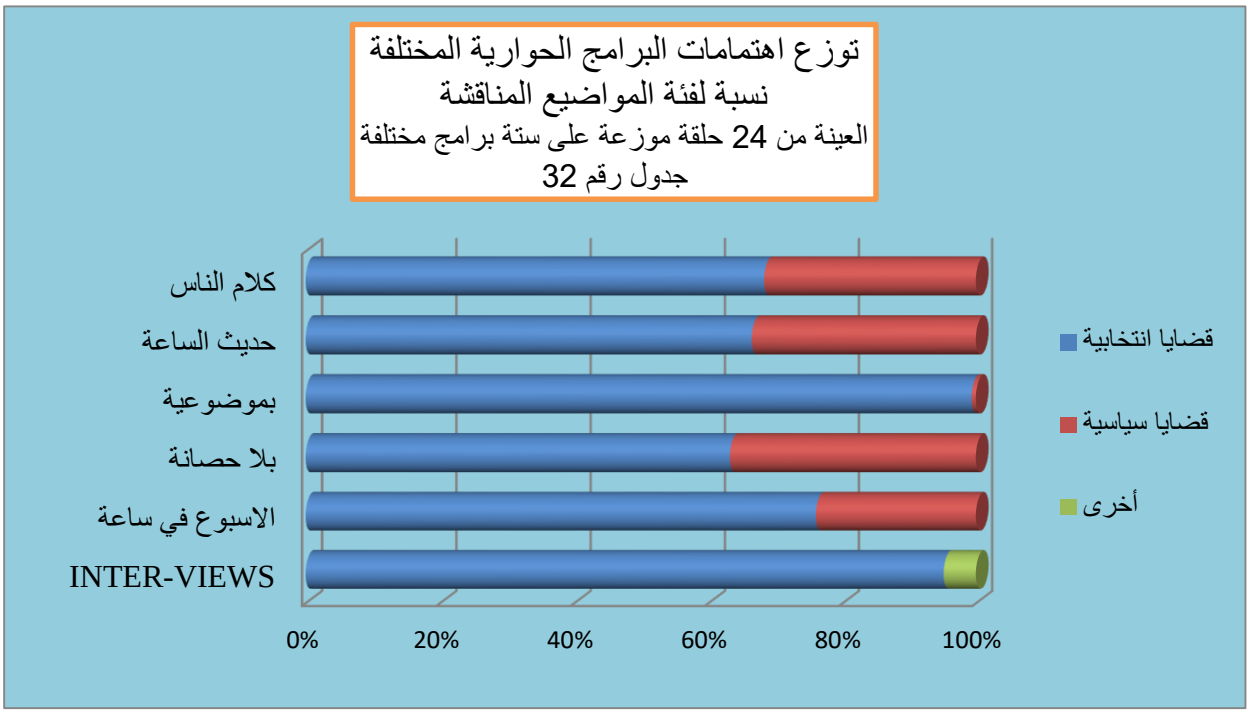

أ- ضيوف حلقات الحوار

بلغ عدد ضيوف الحلقات الحوارية في المحطات الست طوال شهر ايار 164 ضيفًا، غير ان بعضهم تكرر حضوره. لذلك اذا احتسبنا الحضور من دون التكرار لبلغ عدد الضيوف 107 اشخاص تناوبوا على المحطات خلال هذا الشهر (جدول رقم 33).

لكن ما يلفت هو اختلاف عدد الضيوف في كل برنامج خلال هذا الشهر. فقد تراوح بين 8 ضيوف في محطة **او تي في** و 35 ضيفًا في **ام تي في**، ونسب مختلفة في المحطات الاخرى (جدول رقم 33). وهذا طبعًا يعود للسياسة العامة المتبعة من المحطة. لكن طبعًا من المفضل فتح الهواء لاكبر عدد من التيارات السياسية والمرشحين للتعبير عن رأيهم وتعريف الجمهور بمشاريعهم وضمان وجود نقاش عام حول الانتخابات والمرشحين والبرامج الانتخابية.

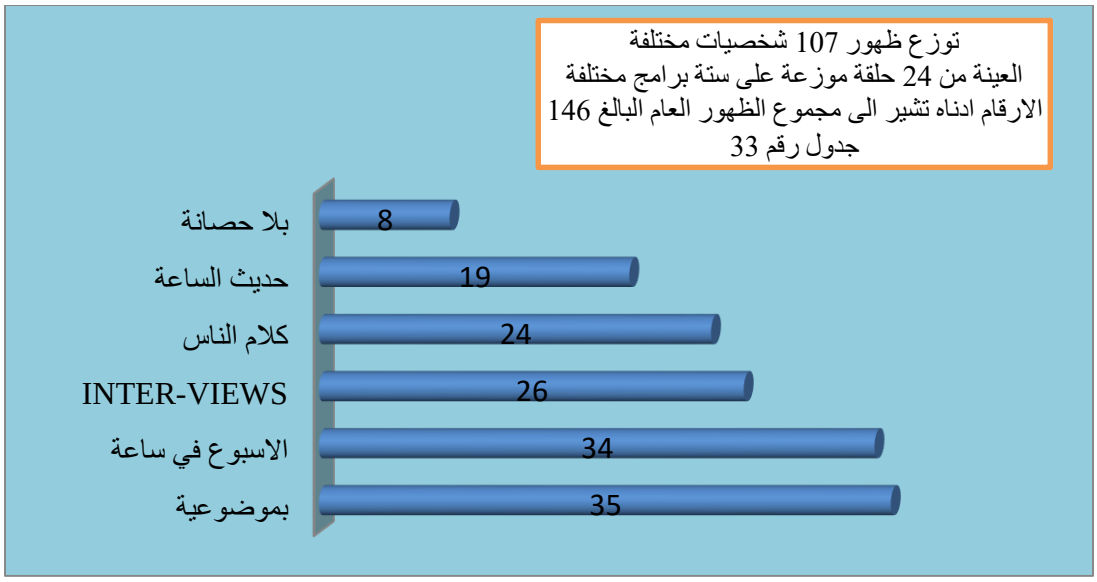

وكان العدد الأكبر في المجموع العام للضيوف من المرشحين اذ بلغ عددهم 51 مرشحًا، في مقابل 40 للسياسيين و36 للمحللين والخبراء. فيما لم يبلغ عدد الضيوف من المجتمع المدني الا 5، وكذلك الشخصيات المستقلة 5 (جدول رقم 34).

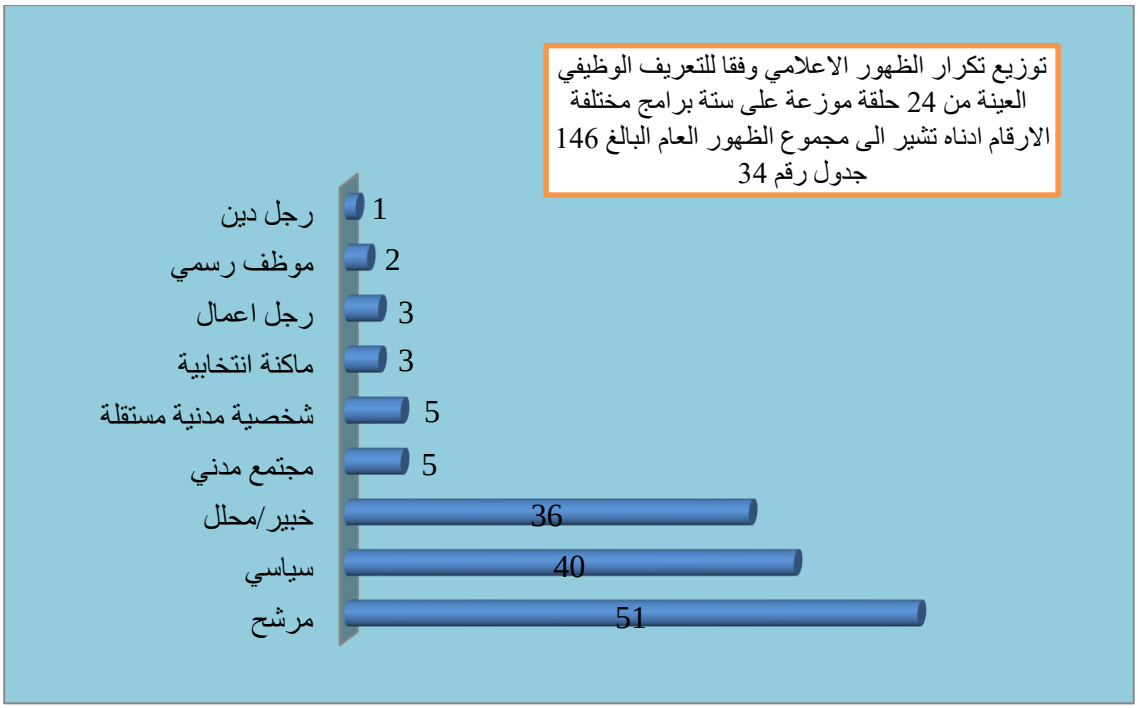

هنا ايضًا اختلفت كثيرًا نسب صفة الضيوف بين المحطات. فمحطة **او تي في** لم تستضف الا خبيرًا واحدًا في مقابل 9 لمحطة **المنار**. كذلك بالنسبة للسياسيين، اذ استضافت **الجديد** 12 سياسيًّا في مقابل نصف هذا العدد للمحطات الاخرى (جدول رقم 36). فعدد ضيوف **او تي في** من السياسيين هو 6، من مجمل ضيوفها طوال الشهر الذي هو 8 ضيوف، اي انها خصصت القسم الطاغي للسياسيين فيما لم تستضف ايًّا من المرشحين.

على عكس ذلك فتحت محطة **ام تي في** هواءها بشكل لافت للمرشحين الذين بلغ عددهم 21، في مقابل 3 **للمنار**، و5 **للجديد**، و10 في **ال بي سي**، و12 في **المستقبل** (جدول رقم 37).

كذلك تنوع عدد الضيوف من المحللين والخبراء تبعًا للمحطة. ففيما لم تستضف **او تي في** الا محللًا واحدًا، بلغ اقصاه في **المنار** (9) ، و4 في **ال بي سي**، و 7 الى 8 في المحطات الاخرى (جدول رقم 35).

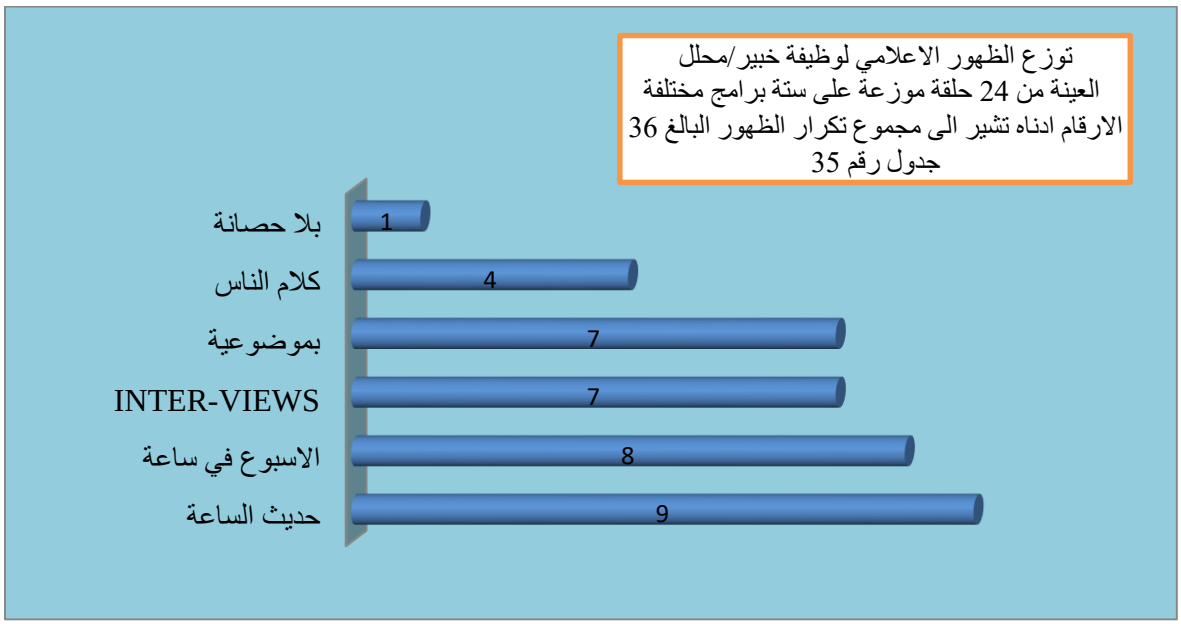

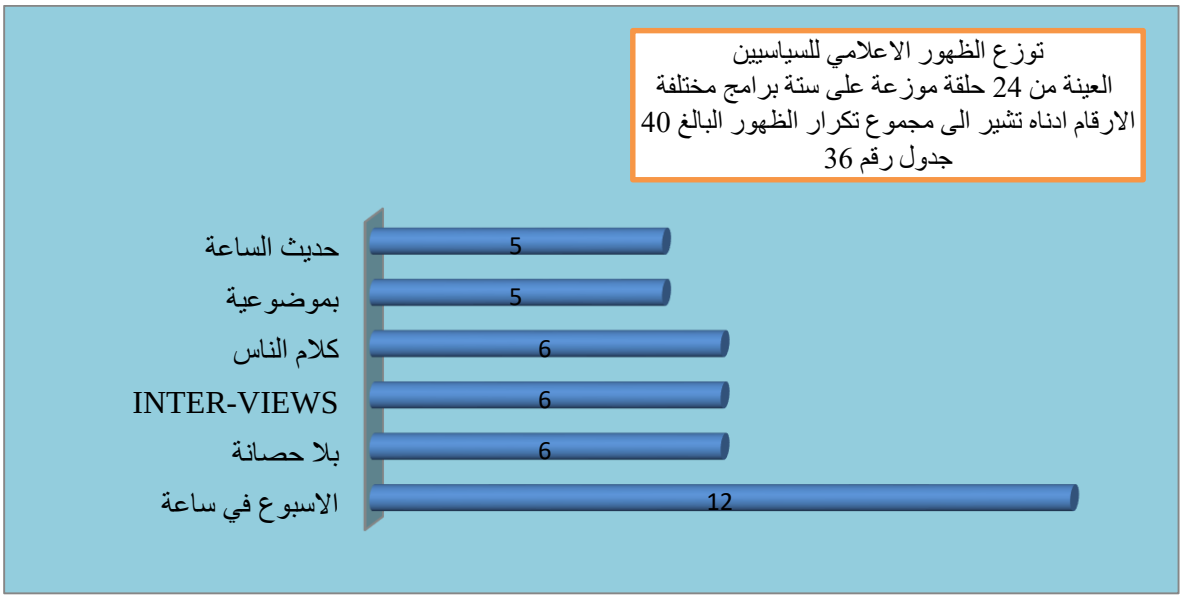

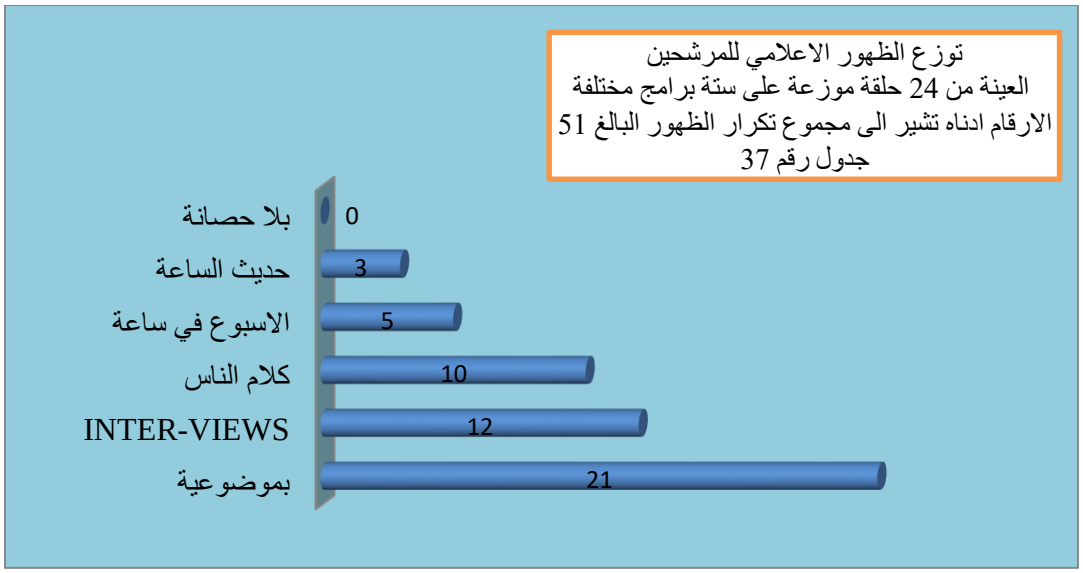

ويبين الجدول رقم 38، ان السياسيين كان لهم الحصة الكبرى من الهواء في البرامج الحوارية (39%)، يليهم الخبراء والمحللون (26%)، ومن ثم المرشحون بنسبة 23%. اما المجتمع المدني فلم يحظ الا بنسبة 2%، اضافة الى 8% من الضيوف المستقلين. وهذا يبين تقدم البعد السياسي للمعركة الانتخابية الذي تقدم على البعد الانمائي، فيما يفترض ان يكون البعد الانمائي غالبًا في الانتخابات البلدية بحيث يكون هناك مساحة كبيرة للمرشحين لعرض برامجهم الانتخابية.

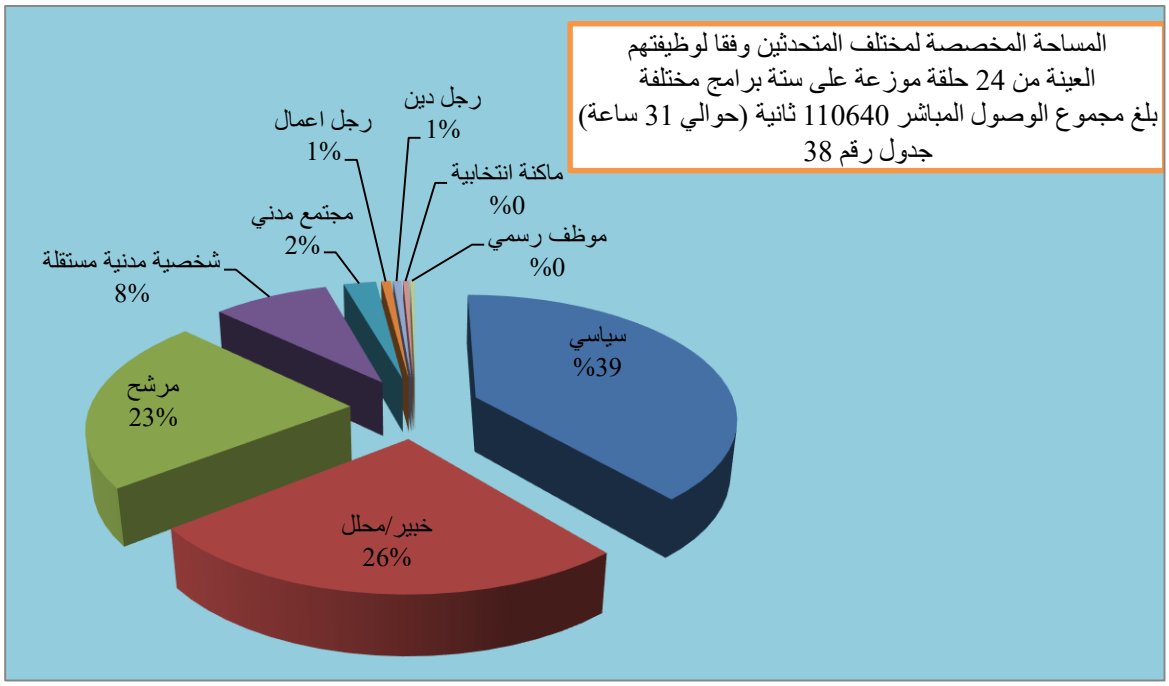

كذلك برز بوضوح ضعف الفضاء المعطى للمرأة التي لم تحظ الا بنسبة 11%، في مقابل 89% للذكور (جدول رقم 39).

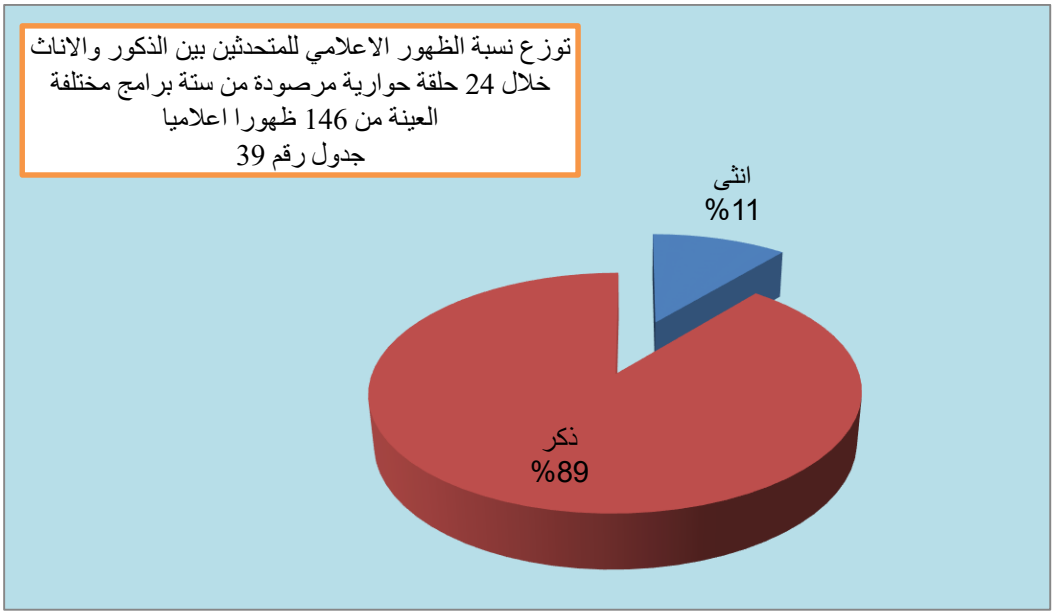

ب- مضمون خطاب الضيوف لشهر ايار

انطلاقًا من اشكالية الدراسة، جرى تحليل خطاب الضيوف في كل محطة. وقد توزعت الموضوعات على ابواب عشرة رئيسية:

- توعية انتخابية ودعوة الى المشاركة
- خطاب عن المرأة ودورها
- خطاب اقناعي وترويجي
- مواقف نقدية
- مطالب انتخابية
- برامج انتخابية
- تحليل المعركة الانتخابية ومسارها
- قانون الانتخاب
- تقديرات وتوقعات النتائج
- خرق ميثاق الشرف الاعلامي.

وقد جرى رصد هذه الموضوعات في المداخلات تبعا لورودها من الضيوف (المصدر) الذين توزعوا على الفئات الآتية: ماكينة انتخابية، مرشحين، خبراء ومحللين، سياسيين، مجتمع مدني، رجال اعمال، وآخرين. ويبين الجدول رقم 40 مضمون الموضوعات في البرامج الحوارية مجتمعة وتوزع ابوابها على مصدر الخطاب.

جدول رقم 40 - جدول تفصيلي كمي لمصادر الخطاب ومضامينه في البرامج الحوارية الاسبوعية خلال شهر ايار.

مصدر الخطاب / الموضوعات	ماكينة انتخابية	خطاب المرشحين	الخبراء المحللون	السياسيون	مجتمع مدني	مجتمع اعمال	آخرين	المجموع
توعية انتخابية ودعوة الى المشاركة		4	2	4	1			11
خطاب عن المرأة ودورها		4						4
خطاب اقناعي وترويجي		15	1	9			1	26
مواقف نقدية		9	3	3		1		16
مطالب انتخابية								
برامج انتخابية		9	1	1	1			12
تحليل المعركة الانتخابية ومسارها	2	6	25	17	2		1	53
قانون الانتخاب			3	1				4
تقديرات وتوقع النتائج	1	2	6	2			1	12
خرق ميثاق الشرف			1	1				2
المجموع	3	49	48	38	4	1	3	29

وفي تحليل المضامين لكل محطة على حدة جاءت النتائج كالاتي:

- **محطة ال بي سي**

يبين تحليل مضامين ال بي سي ان مداخلاتها الاجمالية تناولت 24 موضوعًا، وان الموضوع الرئيسي المتناول هو تحليل المعركة الانتخابية ومسارها (8 مداخلات)، يليه 6 مواقف نقدية صادرة في معظمها عن مرشحين.

كما ورد 3 مداخلات حول برامج انتخابية صادرة هي ايضًا عن مرشحين و2 للمرأة. فيما غاب اي خطاب في ثقافة الانتخابات والديمقراطية او الدعوة الى المشاركة في الانتخابات.

- **محطة او تي في**

انحصرت المداخلات في محطة او تي في بموضوع واحد: تحليل المعركة الانتخابية ومسارها (7 مداخلات من مجموع 8 مداخلات). فيما ورد خرق واحد لميثاق الشرف الاعلامي. ويعود انعدام تعدد المواضيع في المحطة بالنظر الى ان الغالبية العظمى من الضيوف فيها هم من السياسيين، كما ان عدد ضيوفها طوال الشهر انحصر بـ 8 ضيوف.

- **محطة المنار**

تقدم موضوع تحليل المعركة الانتخابية ومسارها على غيره ب 6 مداخلات من اصل 17، وهو صادر بشكل رئيسي عن الخبراء والمحللين. يليه الخطاب الاقناعي والترويجي (4) وهو صادر عن سياسيين وخبير ومرشح. ووردت مداخلة تدعو الى المشاركة في الانتخابات فضلا عن مداخلتين بشأن توقعات النتائج. كما ورد عنوان عن المرأة. ولم تحظ البرامج الانتخابية الا بمداخلة واحد.

- **محطة المستقبل**

لفت في مضامين المستقبل وفرة المواقف النقدية التي بلغت 7 من اصل 26 مداخلة، وتساوت مع مداخلات تحليل المعركة الانتخابية. وقد صدرت اكثرية المواقف النقدية عن مرشحين فيما غالبية مداخلات تحليل المعركة صدرت عن خبراء ومحللين. تلاهما الخطاب الاقناعي والترويجي (5)، اضافة الى 3 مداخلات

في التوعية الانتخابية والدعوة الى المشاركة، ومداخلتان تناولتا البرامج الانتخابية. وورد ايضا عنوان عن المرأة ودورها. وتبدو المستقبل متميزة لناحية تنوع مداخلاتها وغناها.

- **محطة ام تي في**

برز في مضامين محطة ام تي في النسبة العالية للخطاب الاقناعي والترويجي الذي بلغ 12 مداخلة من 34، وسبب ذلك يعود الى كثرة عدد المرشحين الذين استضافتهم المحطة. وللسبب نفسه جاءت نسبة مداخلات البرامج الانتخابية مرتفعة (6). وجاءت ايضًا في مرحلة متقدمة تحليل المعركة الانتخابي (7). كما ورد عنوان حول المشاركة في الانتخابات وعنوان واحد عن المرأة ودورها.

- **محطة الجديد**

تقدمت محطة الجديد على غيرها من المحطات بنسبة المداخلات التي تناولت التثقيف الديمقراطي والتي بلغت 8 من اصل 33 مداخلة. وهي نسبة عالية وتؤدي خدمة للمجتمع. وقد صدرت هذه المداخلات عن ضيوف المحطة من المجتمع المدني (4 مداخلات) بالاضافة الى سياسيين (2) وخبراء (2).

وبقيت النسبة الاعلى من المداخلات (12) لتحليل المعركة الانتخابية ومسارها بالاضافة الى نسبة عالية لتقديرات النتائج (7). كما لم يغب الخطاب الترويجي (3 مداخلات)، فيما غابت المرأة وغابت البرامج الانتخابية. كما وردت مداخلت خرقت ميثاق الشرف الاعلامي.

2- تحليل حلقات امسيات الانتخابات

واكبت المحطات التلفزيونية يوم الانتخاب في كل محافظة وخصصت حلقة حوارية مسائية حول اليوم الانتخابي ونتائجه.

أ- توزع توقيت الحوارات

تقاربت المحطات الست موضوع الدراسة في نسبة الوقت التي تم تخصيصه لهذه الحلقات الحوارية. ويبين الجدول رقم 41 هذا التقارب بحيث تراوح بين 19% (**المستقبل**: "بلديات 2016") و 12% (**المنار**: "برنامج للتغطية")، فيما خصصت كل من **الجديد** ("الاسبوع في ساعة") و **او تي في** ("البلدية تنتخب") و **ام تي في** ("لبنان ينتخب") 18% لكل منها، و**ال بي سي** ("كلام بلدي") 15%.

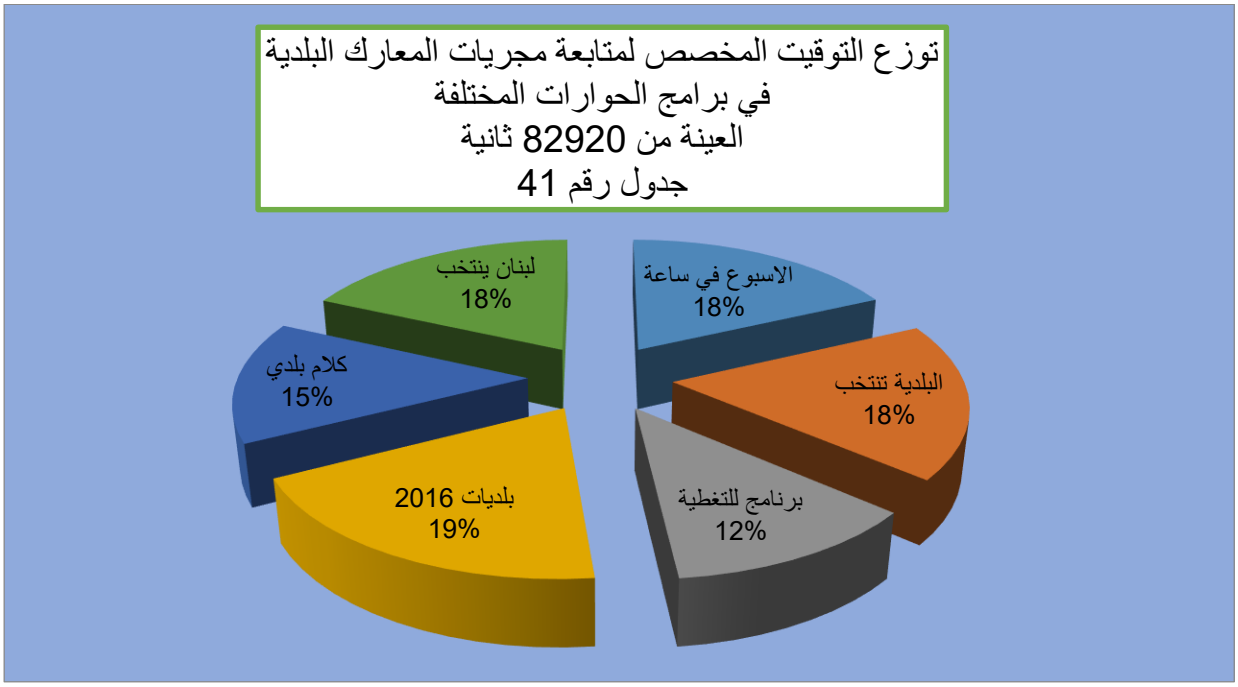

كما لوحظ ان النقاش في البرامج الحوارية مساء العملية الانتخابية كان يتناول عمومًا شقين رئيسيين: الشق الاول لمجريات الانتخاب في المحافظة بشكل عام، والشق الثاني المدينة حيث المعركة هي الاكثر اهمية او المدن التي تشهد معارك انتخابية حامية.

ففي الجدول رقم 42 يتبين ان القسم الاكبر من النقاشات عشية انتخابات محافظة الشمال تناولت الشمال عمومًا (64%)، وحيث المعركة الاهم في المحافظة، وهي في طرابلس، فحصلت على 20% من النقاش. كذلك حصلت القبيات التي كانت تشهد معركة حامية على 5%، تليها تنورين بنسبة 4%.

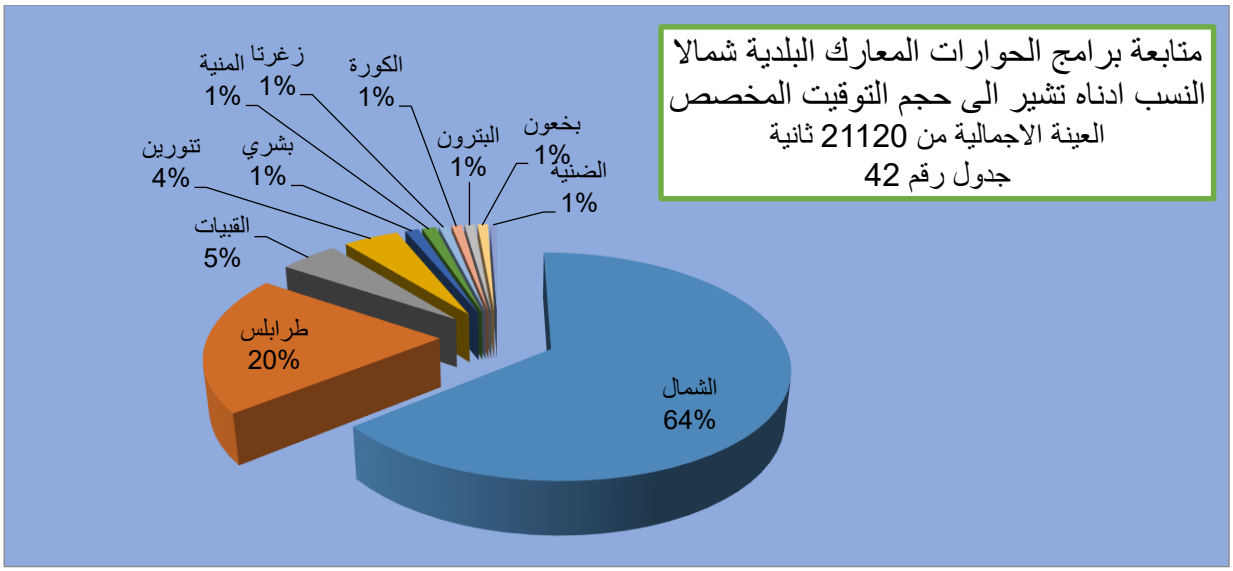

في الجنوب تركز النقاش على جزين التي كانت تشهد انتخابات بلدية فضلا عن انتخابات نيابية فرعية. وقد بلغت نسبته 49% متخطيًا الوضع الجنوبي العام (33%)، ومتخطيًا معركة صيدا (17%) (جدول رقم 43).

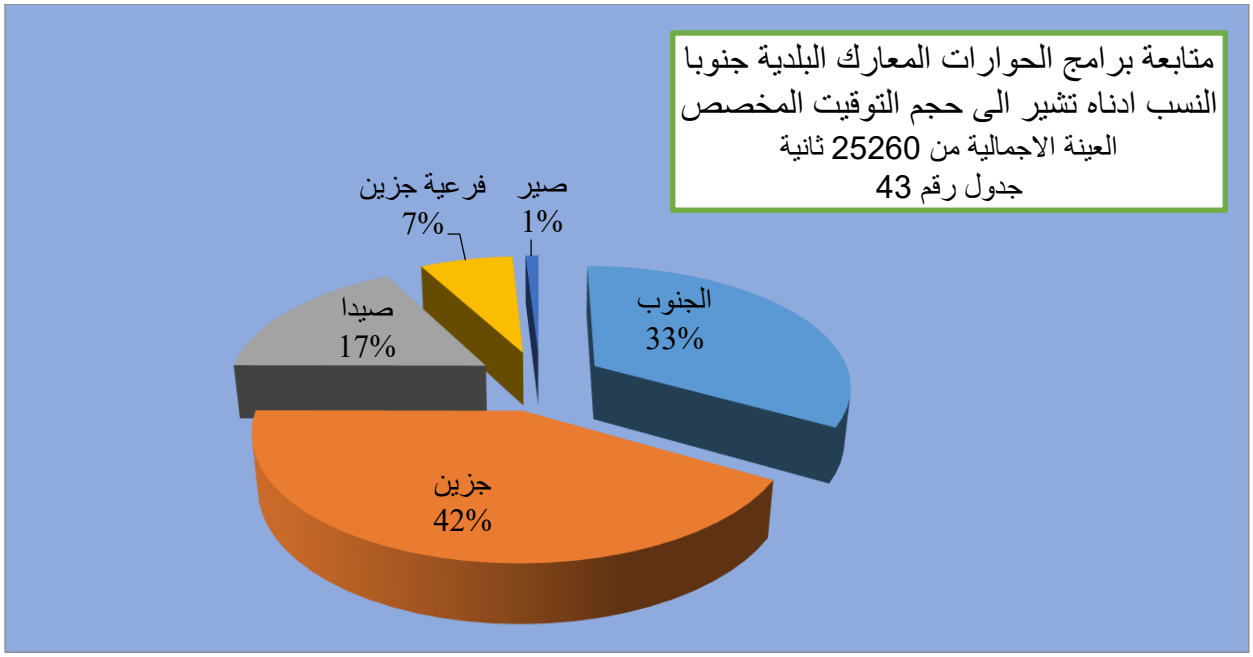

وفي محافظة جبل لبنان تركز النقاش حول جونيه التي شهدت معركة حامية (27%) فيما الوضع العام في الجبل نال 24% من النقاش. وقد تميزت الحدث بنسبة 3% (جدول رقم 44).

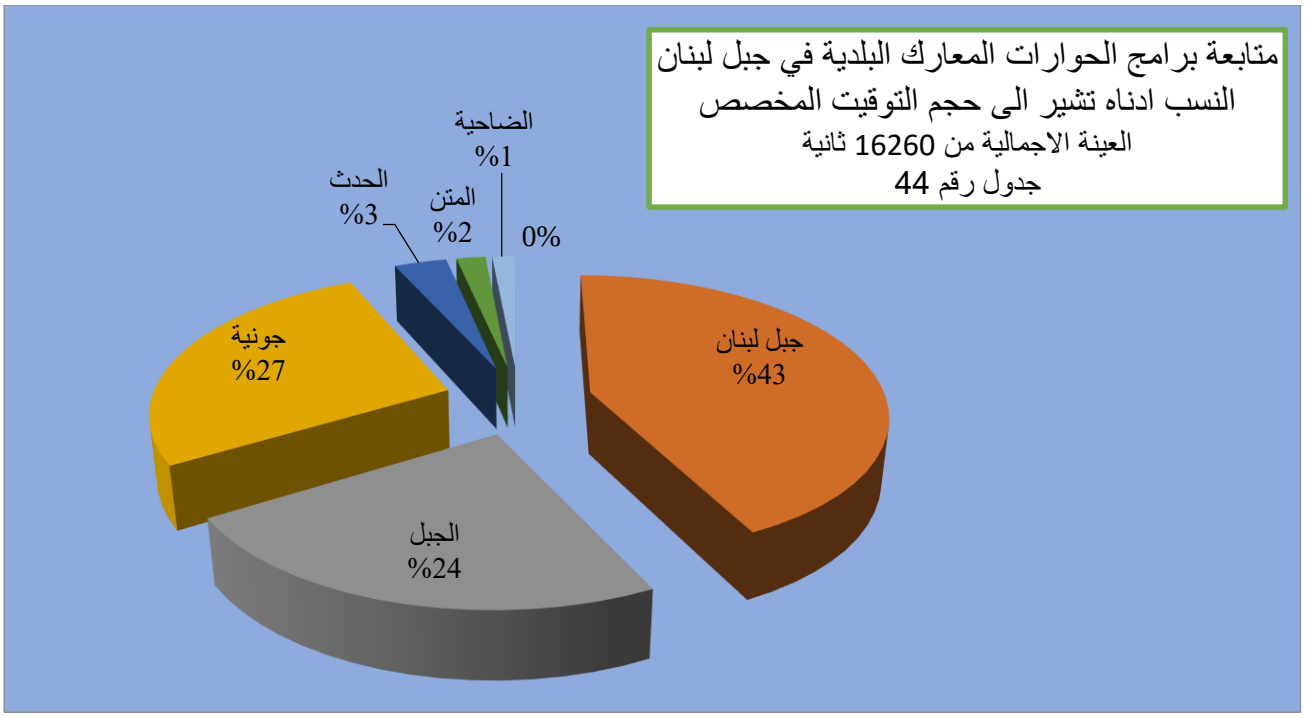

الحوارات عشية انتخابات بيروت والبقاع جاءت عامة (79%) مع تركيز ملحوظ على زحلة التي شهدت معركة قاسية بين ثلاثة لوائح (13%)، فيما لم تحظ معركة بيروت الا بنسبة 7% (جدول رقم 45).

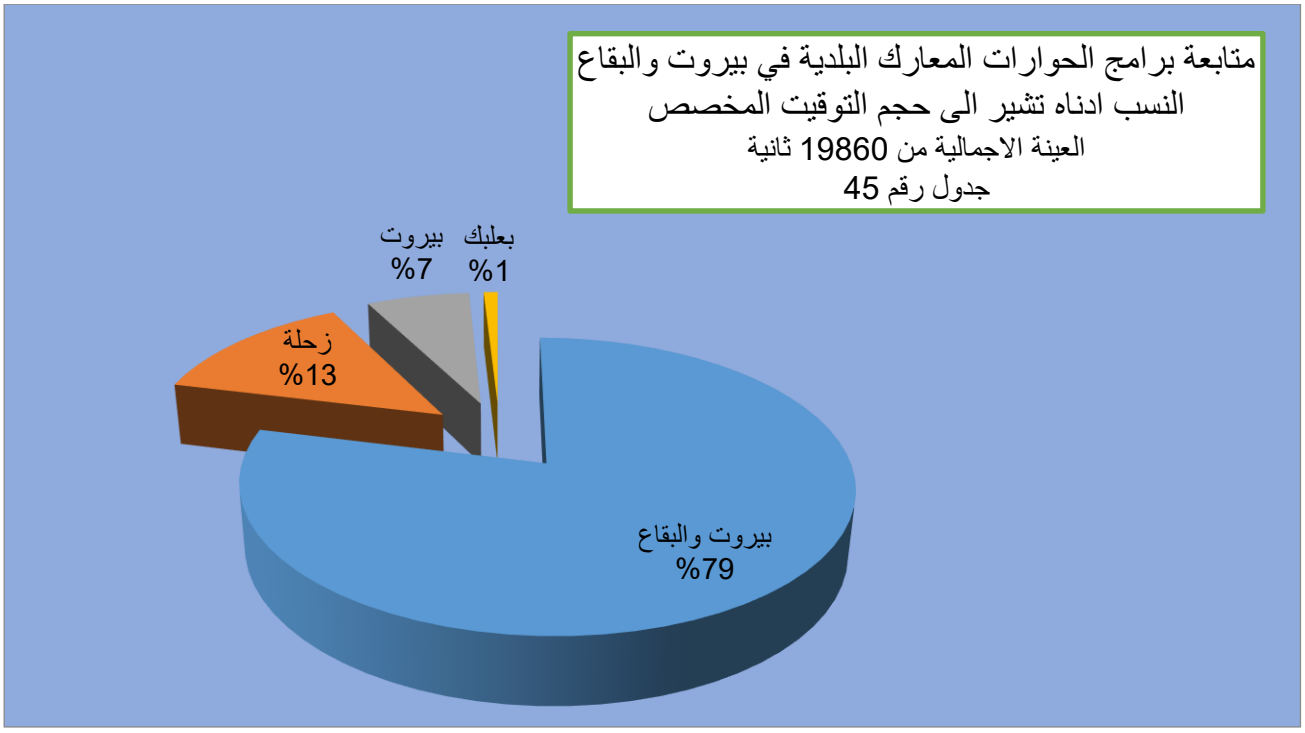

ب- ضيوف الحوارات الانتخابية

تمت دراسة مشاركة الضيوف في البرامج الحوارية من زاويتين: الاولى عدد الضيوف، والثانية الوقت الذي حصلوا عليه على الشاشة.

لناحية عدد الضيوف، تقدم السياسيون على ما عداهم في السهرات الحوارية الانتخابية، وقد حصلوا على نسبة 46% من الاستضافة في هذه البرامج. تلاهم الخبراء والمحللون بنسبة 23.6%، فيما المرشحون لم يتمثلوا الا بنسبة 15%. كما حضر المجتمع المدني بنسبة 9.6%. وهذه الارقام تدل على البعد السياسي للانتخابات البلدية (جدول رقم 46).

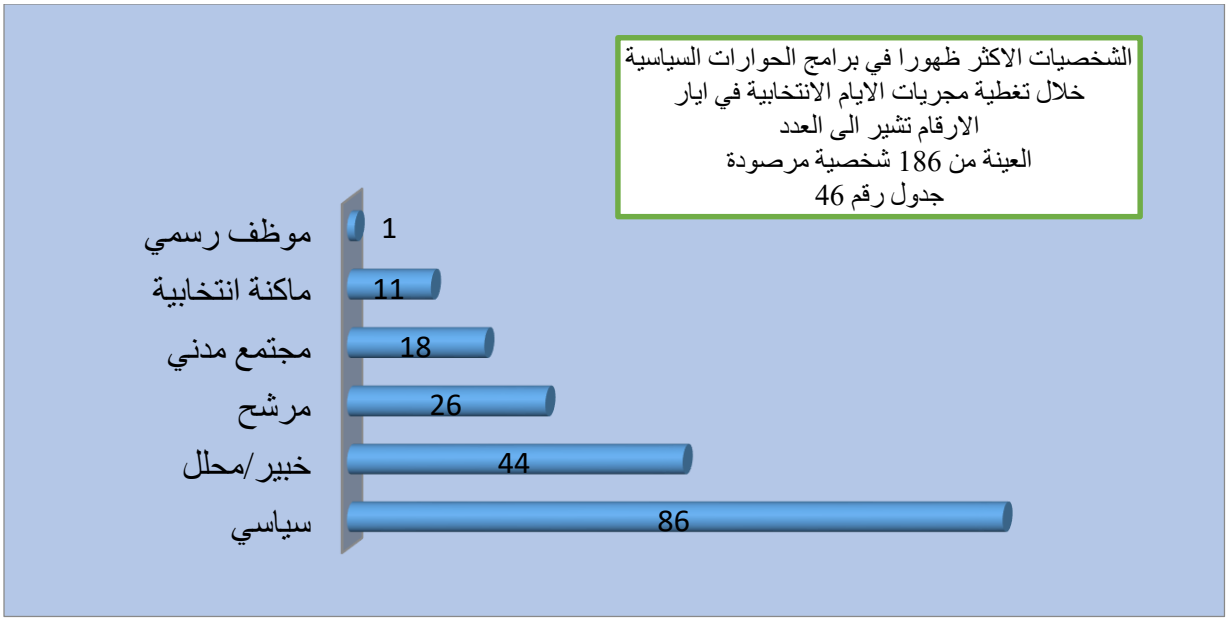

ولناحية الوقت الذي حصل عليه الضيوف على الشاشة، هنا ايضًا تقدم السياسيون بنسبة 42%، تلاهم الخبراء والمحللون بنسبة 38%. اما المرشحون فلم يحصلوا الا على نسبة 5%. لكن برز المجتمع المدني بنسبة 13% (جدول رقم 47).

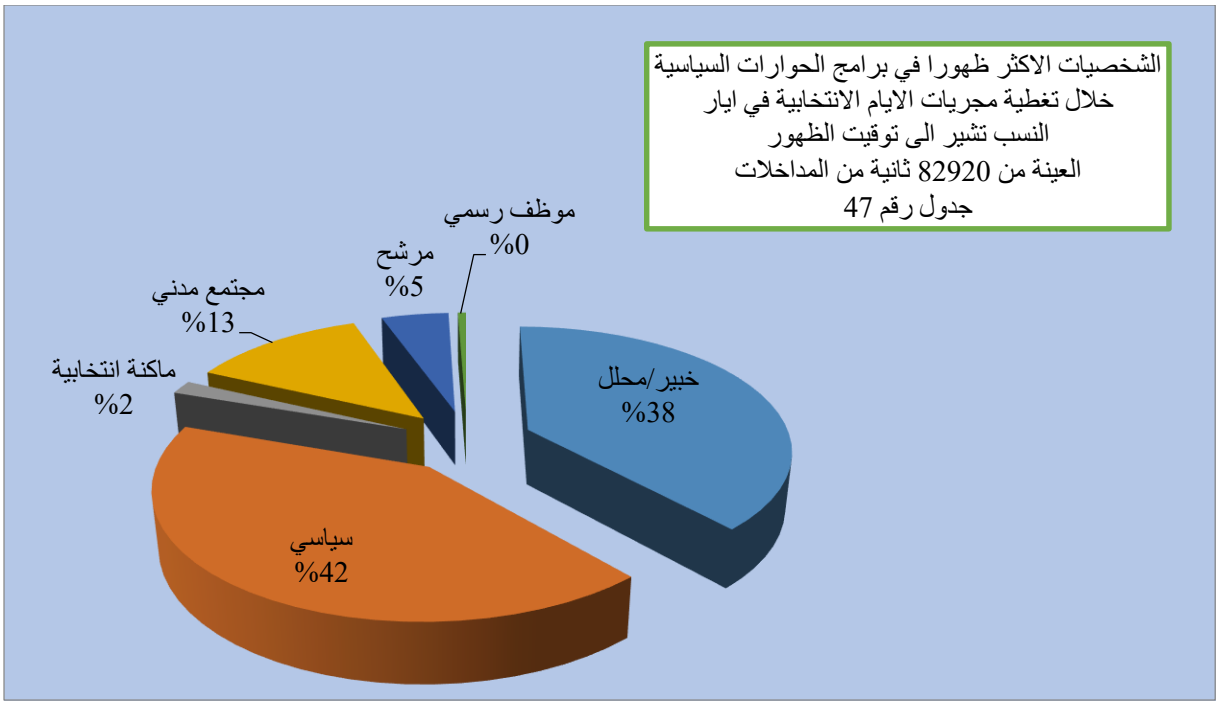

وتبقى المرأة الغائب الاكبر، كما هي العادة، فلم تتمثل الا بنسبة 8% من نسب الضيوف، وبقي حضور الرجل طاغيا على الخطاب الاعلامي والسياسي بنسبة 92% (جدول رقم 48).

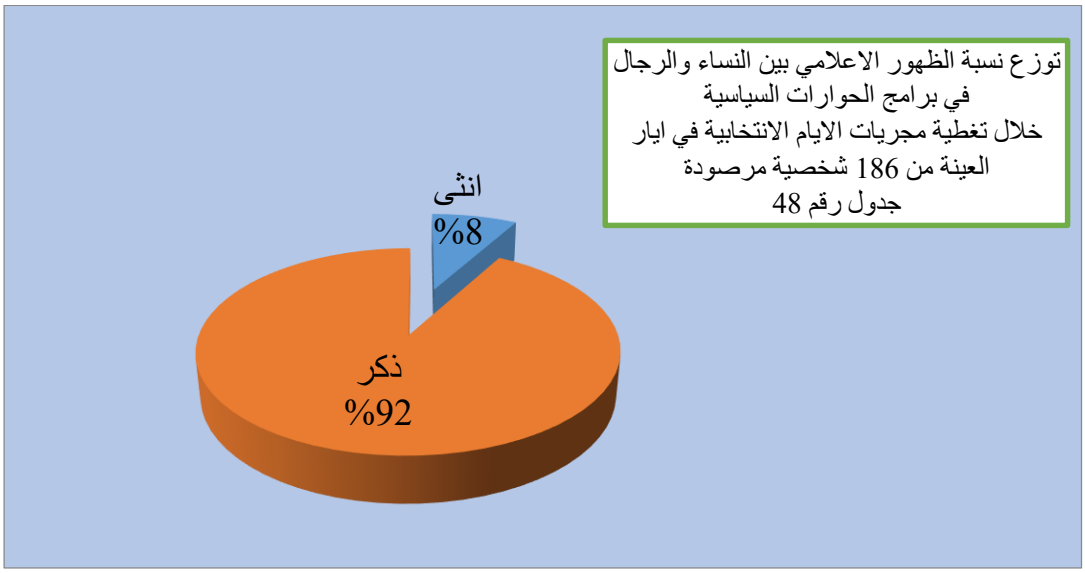

ج- خطاب الضيوف ايام الانتخابات

على غرار تحليل مضامين البرامج الحوارية الاسبوعية خلال شهر ايار، تم تحليل مضامين الحلقات الحوارية مساء كل دورة انتخابية، وبالاعتماد على الابواب الرئيسية للخطاب المستعمل في حلقات شهر ايار الواردة اعلاه وتبعا لورودها من الضيوف (المصدر) الذين توزعوا على الفئات نفسها (جدول رقم 49).

جدول رقم 49 - جدول تفصيلي كمي لمصادر الخطاب ومضامينه في البرامج الحوارية المخصصة لمتابعة اليوم الانتخابي ونتائجه في ايار.

مصدر الخطاب / الموضوعات	ماكينة انتخابية	خطاب المرشحين	الخبراء المحللون	السياسيون	مجتمع مدني	مجتمع اعمال	آخرين	المجموع
توعية ودعوة الى المشاركة في الانتخابات	2		8	9	4			23
خطاب عن المرأة ودورها								
خطاب اقناعي وترويجي		8		13				21
مواقف نقدية	2	2	2	6	14			
مطالب انتخابية								
برامج انتخابية		1		5				6
تحليل المعركة الانتخابية ومسارها		9	21	22				52
قانون الانتخاب			4	2				6
تقديرات وتوقع النتائج	8	5	7	29			1	50
خرق ميثاق الشرف			1					1
المجموع	12	25	43	86	18		1	185

- **محطة ال بي سي**

طغى تحليل مسار المعركة الانتخابية والتوقعات بشأنها الذي استحوذ على 23 مداخلة من اصل 38. وعلى رغم غياب المجتمع المدني فان مواضيع التوعية حول الانتخابات والمشاركة فيها وردت في 5 مداخلات، كما وردت مواقف نقدية في 4 مداخلات، فيما غاب اي خطاب عن المرأة. وقد استحوذ السياسيون والخبراء المحللون على غالبية الخطاب فجمعوا 31 مداخلة من اصل 38، في مقابل 5 مداخلات للمرشحين.

- **محطة او تي في**

لم يبرز في محطة او تي في تحليل المعركة الانتخابية ونتائجها بحيث لم يحتل هذان البابان الا نسبة 9 من اصل 22 مداخلة. فيما وردت 5 مداخلات عن التوعية الانتخابية والمشاركة في العملية الانتخابية الى جانب 4 مواقف نقدية. كما تقدم السياسيون في عرض خطابهم (11)، فيما كانت حصة المجتمع المدني 4 مداخلات، بينما غابت المرأة كمصدر للخطاب او كموضوع مدني.

- **محطة المنار**

جاءت توقعات المعركة الانتخابية وتحليل مسارها في مقدمة مداخلات المنار (13 من اصل 18). كما برز موضوع قانون الانتخاب في 3 مداخلات. وقد غابت اي دعوة الى المشاركة في العملية الانتخابية وكذلك غاب اي موقف حول دور المرأة. وكان المصدر الرئيسي للخطاب السياسيون في 10 مداخلات والمحللون في 5 مداخلات.

- **محطة المستقبل**

شكل السياسيون المصدر الرئيسي لمداخلات مضامين المستقبل (17 من اصل 32)، فيما برزت 5 مداخلات للمجتمع المدني تميزت بانها مواقف نقدية. لكن بقي الطاغي في مجمل المضامين تحليل المعركة الانتخابية وتوقع النتائج اللذان استحصلا على 17 مداخلة، وترافقا مع خطاب ترويجي واقناعي (7 مداخلات) مصدره الرئيسي المرشحين والسياسيين. غاب هنا ايضا اي خطاب يتناول المرأة ووردت مداخلة واحدة تدعو الى المشاركة في الانتخابات.

- **محطة ام تي في**

استأثر السياسيون والمحللون بغالبية الخطاب في ام تي في (22 مداخلة من اصل 30). المرشحون لم يحصلوا الا على 3 مداخلات، فيما حصل المجتمع المدني على 3 مداخلات جاءت في مضمون نقدي. وقد صبّت اكثرية المداخلات في اطار تحليل المعركة الانتخابية وتوقعات النتائج (14 مداخلة من اصل 30). تليها مداخلات ترويجية واقناعية (6) صادرة عن سياسيين ومرشحين. كما صبّت 3 مداخلات في ميدان التوعية الانتخابية والدعوة الى المشاركة في العملية الانتخابية فيما غاب هنا ايضا اي خطاب عن المرأة.

- **محطة الجديد**

تميزت مضامين الجديد عن غيرها بكثافة الخطاب في باب التوعية الانتخابية والدعوة الى مشاركة المواطنين الذي ورد في 9 مداخلات ومن مصادر مختلفة. كما وردت 5 مواقف نقدية، 3 منها صادرة عن المجتمع المدني.

لكن هنا ايضا طغى تحليل المعركة الانتخابية وتحليل مسارها ونتائجها (27 من اصل 46). كما ورد خرق واحد لميثاق الشرف الاعلامي فيما غاب اي خطاب عن دور المرأة

القسم الرابع: التحليل النوعي للمواد الإعلامية المرصودة

1- مرحلة ما قبل دعوة الهيئات الناخبة

أ- المقالات الصحفية

شمل هذا التحليل المقالات والتحليلات المرتبطة بالانتخابات البلدية في الفترة الزمنية الاولى الممتدة من أول شباط حتى 26 آذار موعد دعوة الهيئات الناخبة في بيروت والبقاع وجبل لبنان ، ثم فترة زمنية ثانية من يوم دعوة هذه الهيئات حتى آخر شهر أيار 2016.

وقد تشكلت العينة من الصحف التالية: **النهار، السفير، الأخبار، المستقبل، البلد، الديار، اللواء، الجمهورية، الأوريون لو جور، والدايلي ستار**.

ويمكن ضمن الفترة الأولى (قبل دعوة الهيئات الناخبة) الإجابة عن الأسئلة التالية:

- الى اي حد يساهم الاعلام اللبناني في الترويج للثقافة الديمقراطية والانتخابية؟
- هل منحت التغطيات الاعلامية المختلفة مساحة للقوى الديمقراطية لكي تعبر عن ذاتها؟
- ما مدى مساهمة وسائل الاعلام في الضغط على السلطة السياسية لإجراء الانتخابات؟
- الى اي مدى واكب الاعلام اتخاذ القرار بإجراء انتخابات؟
- كيف تعاملت وسائل الاعلام مع مختلف المواقف سواء المؤيدة لإجراء الانتخابات او عدمه؟
- مدى الإضاءة على مبادرات المجتمع المدني التي تصب في إطار الإنتخابات.

لا بد من الإشارة الى الصورة التشاؤمية التي عكستها غالبية المقالات الصحفية في الصحف المرصودة على عكس الأخبار الصحفية التي أظهرت ما نسبته 62% من المواقف الداعمة لاجراء الانتخابات.

فمعظم المقالات أجمعت على أن الانتخابات البلدية لن تحصل وقد أوردت كل صحيفة أسبابًا ذات طابع سياسي تجاه الفريق التي تعتبره خصما لتوجهاتها السياسية.

فـ**"الأخبار"** اتهمت تيار المستقبل بأنه هدد بتعطيل الحكومة للضغط باتجاه تأجيل الانتخابات "لأنه يحتاج الى المال السعودي غير المتوفر حاليا".

كذلك فعلت **"الديار"** التي اعتبرت "أن التأجيل حاصل لست سنوات".

كما ركزت مقالات **"الأخبار"** على "الربيع المسيحي" ورغبة التحالف المسيحي المستجد بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على ما أسمته " تسونامي عون – قوات" الراغب بشدة باجراء الانتخابات لأنه حسب الاستطلاعات سيحصد 400 مجلس بلدي من أصل 460.

مقالات جريدة ا**"المستقبل"** دعت بدورها الى اختبار هذا التحالف والذي شككت بأنه يمثل 86% من الشارع المسيحي في ظل لعبة "خلط الأوراق بين الزعامات المحلية والأحزاب المستبعدة والعائلات".

صحيفة "**اللواء**" ركزت على انتقاد زعيم تيار المستقبل سعد الحريري لحزب الله "الذي يعطل الانتخابات الرئاسية ويطالب بالديمقراطية في البلديات".

وأشارت الى أن "أزمة انجاز المعاملات تهدد اجراء الانتخابات" وربطت الاستحقاق البلدي بإقرار الموازنة والبحث عن مصادر مالية لتغطية الانتخاب وزيادة موارد الدولة من ضريبة البنزين، ودعت النواب الى صياغة تشريع للتمديد "بسبب الوضع في الشمال وعرسال والانشطار السياسي حول الانتخابات الرئاسية..."

الموقف نفسه ورد في صحيفة "**البلد**" لجهة الأمن ، حيث هناك تخوف فرنسي، والضريبة على البنزين الا أنها دعت الى ربط الانتخابات البلدية بالنيابية.

صحيفة "**الجمهورية**" اعتبرت أن الانتخابات البلدية مستبعدة في ظل لعبة المصالح. وتحدثت عن همس للتمديد 3 سنوات لأن "التحالف المسيحي وحده مع اجراء الانتخابات البلدية، مقابل تيار المستقبل والنائب وليد جنبلاط الراغبين بالتأجيل وانشغال الثنائي الشيعي في سوريا"، إضافة الى تزامنها مع مواعيد الامتحانات الرسمية.

مقابل هذه المقالات المتشائمة برزت مقالات أخرى في صحيفة "**النهار**" اعتبرت "أن الانتخابات البلدية حاصلة وستتزامن مع تفعيل العمل الحكومي لتعويض الشغور في رئاسة الجمهورية" ولتحويل الأنظار عن المطالبة بالانتخابات النيابية إضافة الى رغبة القوى السياسية في اختبار قوتها السياسية.

المواقف الداعمة لاجراء الانتخابات تكررت في مقالات صحيفة "**السفير**" التي نقلت عن السفير الأميركي دعوته لاجرائها، وتحدثت عن مؤشرات على أن تيار المستقبل "بدأ يلملم نفسه استعدادًا". وركزت مقالات الصحيفة على دور الحراك الشبابي المدني في إقرار الانتخابات والموازنة معتبرة أن اجراء الانتخابات البلدية هي "معركة وطنية".

وقد ترافقت المواقف الداعمة لاجراء الانتخابات أو المشككة باجرائها مع دعوة الى إصلاحات تركزت على القانون النسبي الذي يسمح للأقليات السياسية والطائفية والاتنية بالتمثيل (**الأخبار**) إضافة الى انتخاب رئيس المجلس البلدي ونائبه من الشعب مع إعطاء البلدية الاستقلال المالي والإداري واطلاقها كجهاز مركزي في مسعى لتحقيق اللامركزية واشراكها في العمل التنموي (**النهار**).

في المحصلة ورغم الأجواء التي عكستها هذه المقالات والتحليلات الا أنها ساهمت في تعرية مواقف كل اللاعبين السياسيين على الساحة اللبنانية والمعنية مباشرة في الانتخابات البلدية بحيث اضطرت معظم هذه القوى الى أن تدلي بتصريحات بشكل غير مباشر على ما تتضمنه هذه المقالات من تشكيك واتهام بالعرقلة.

ب- <u>التغطية التلفزيونية</u>

شمل التحليل المواقف والاراء المعلنة في محطات التلفزة التالية: **MTV، OTV، LBCI، المستقبل، الجديد، المنار، وتلفزيون لبنان**.

المواقف في التلفزيون عاكست الأجواء التشاؤمية للمقالات الصحفية في الفترة الزمنية بين 1 شباط و 26 آذار .

فالظهور العلني والمباشر كان له تأثير مباشر على القوى السياسية التي لم يكن بإمكانها معاكسة الاتجاهات الداعمة لاجراء الانتخابات البلدية لدى الرأي العام.

فالاتهامات المتبادلة بين المستقبل وخصومه السياسيين دفعت الجميع الى اظهار رغبة شديدة في اجراء الانتخابات وهذا ما ظهر في تأكيدات **تلفزيون المستقبل** على أن صناديق الاقتراع ستفتح في أيار المقبل.

إضافة الى ذلك عمد تلفزيون **المستقبل** الى توجيه المواطنين لتصحيح اللوائح الانتخابية مذكرًا أصحاب الأحكام بضرورة تصحيح أوضاعهم كما نقل عن وزير الداخلية الجهوزية التامة لاجراء الانتخابات. وعرض تقريرًا للجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات بخصوص حملة تواقيع على عريضة لاجراء الانتخابات البلدية وكذلك بالنسبة لحملة البلدية نص البلد.

أو تي في أيضا دعت الى تصحيح القوائم الانتخابية، وقامت بجولة لدى المواطنين وعرضت لكيفية التصحيح (عبر animation) على الموقع.

إضافة الى ذلك عرضت **أو تي في** سلسلة مقابلات مع الناس المؤيدين لاجراء الانتخابات مع استعراض للاجتماعات التي تجريها الأحزاب وخاصة حزب الله وحركة أمل تحضيرًا للانتخابات إضافة الى الاستعداد القواتي العوني.

وان اعتبرت في النهاية أنه "نظريًّا الجميع مع الانتخابات، لكن عمليًّا هناك همس بالتمديد". هذا الموقف تشاركته **أو تي في** مع تلفزيون **المنار** الذي أكد أنه "لا سبب لتأجيل الانتخابات" وأن حزب الله متحالف مع حركة أمل .

تلفزيون لبنان عرض موقف رئيس مجلس النواب المؤكد على اجراء الانتخابات. وتشارك مع **الجديد** في عرض الاستعدادات في الشمال وموقف فيصل كرامي الذي حذر من استخدام طرابلس كصندوق بريد لنسف الانتخابات، وموقف كتلة المستقبل الذي ركز على "أهمية اجراء الانتخابات البلدية في موعدها".

بدورها محطة **أل بي سي** عرضت نشاطات الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات واستعرضت مواقف الناس من اجراء الانتخابات البلدية معتبرة أن "حظوظ الاستحقاق البلدي الى ارتفاع" بعد الحديث عن ربط الانتخابات بالأحداث الأمنية في عرسال.

بالاجمال التغطية التلفزيونية في هذه المرحلة كانت إيجابية لجهة دعم اجراء الانتخابات وإبراز المواقف المؤيدة لها.

2- مرحلة ما بعد دعوة الهيئات الناخبة

أ- الصحافة المكتوبة

- **خلال شهر نيسان**

رغم أن الانتخابات البلدية أصبحت أمرًا واقعًا بعد دعوة الهيئات الانتخابية، الا أن مقالات بعض الصحف اللبنانية في شهر نيسان استمرت في الحديث عن "اتصالات لتأجيلها" (**الديار والبلد**). كما تساءلت **النهار** عن إمكانية أن تكون الانتخابات البلدية "ضحية التصعيد السياسي بين جنبلاط والمستقبل" .

صحيفة **اللواء** رأت ان جنبلاط يصعّد مع وزير الداخلية بهدف تأجيل الانتخابات. وهذا ما طرحته صحيفة **الجمهورية** حيث يسود التوتر السياسي بين الرئيس بري وميشال عون وبين النائب سليمان فرنجية وميشال عون وكذلك الأمر بين الرئيس سعد الحريري و ميشال عون.

بخلاف هذه المواقف فان مقالات وتحليلات شهر نيسان ذهبت بمعظمها باتجاه طبيعة المعارك الانتخابية والتحالفات واحتمالات فوز التحالف المسيحي الجديد (جعجع-عون) والذي سيكرس عون زعيمًا (**الديار**).

الا أن بعض المقالات القليلة جدًّا حملت تثقيفًا انتخابيًّا إضافة الى عرض لحملة "الانتخابات حق لكل مواطن" والتي قامت بها الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات.

واللافت أن معظم الصحف في شهر نيسان كانت تدعم هيئات المجتمع المدني وتدعو الناخبين الى الانخراط في العملية اليمقراطية في كل المناطق اللبنانية.

- **خلال شهر أيار**

انشغلت المقالات والتحليلات في شهر أيار بمقاربة موضوع الانتخابات النيابية بحسب توجهات كل صحيفة. ويمكننا تقسيم الموضوعات كما يلي:

- **التحالف المسيحي:**

التحالف المسيحي هو الذي دفع نحو الانتخابات حسب صحيفة **النهار** التي اعتبرت أن الثنائية المسيحية غيرت المشهد في الانتخابات مع "سقوط الرهان على سقوطها" بعد "أن أثبت نفسه".

فيما رأت **السفير** أن الثنائي المسيحي تلقى "صفعة في جونية" واعتبرت أن "هزيمة عون ممنوعة في جونية وجزين".

بدورها **المستقبل** تحدثت عن "خطايا وأخطاء التحالف المسيحي" واعتبرت أن المسيحيين تمردوا على هذا التحالف الذي يريد "الانقضاض على باقي المكونات المسيحية". وابرزت **المستقبل** الهزائم التي لحقت بتحالف الثنائي المسيحي (عون- جعجع) وأشارت الى أن حزب الكتائب "حصد مقاعد أكثر من الثنائي في جبل لبنان والنائب ميشال المر اكتسح المتن". كما أن فوز عون في جونية بعشرات الأصوات "أمرّ من الهزيمة" حسب المستقبل.

بالمقابل صحيفة **الأخبار** أبرزت ما يقوله المسيحيون عن تهديدات الحريري وأخطائه ومغامراته. واعتبرت ان زحلة وبيروت حررتا الثنائي المسيحي من الحريري. كما اعتبرت أن التيار الوطني الحر رسب في انتخابات بيروت.

من جهتها صحيفة **الجمهورية** تحدثت عن فشل التسونامي الحريري وأن العائلات حصدت 60% من المقاعد البلدية.

فيما تساءلت صحيفة **الديار** هل "انتصار الأحزاب المسيحية" سيؤدي لانتاج رئيس جمهورية مسيحي قوي واعتبرت أن المسيحيين "انتزعوا المقاعد المسيحية من جنبلاط والحريري".

- **الثنائي الشيعي**

أشارت **النهار** في تحليلاتها الى انعدام إمكانية الخرق في لوائح الثنائي الشيعي مع بروز تمرد لأمل في الجنوب حيث هناك "تنافس في ثلث البلديات بين أطراف التحالف (حزب الله وحركة أمل) ".

أبرزت **الأخبار** أيضا ما سمته "ثورة على التحالف في جويا".

أما صحيفة **المستقبل** فاعتبرت أن لجوء حزب الله الى التكليف الشرعي يعود "لافلاسه جماهيريا" وأن "مشروع الدولة الإسلامية فشل" وأن انتخابات البقاع "لقنته درسا".

كما رأت أن الثنائي الشيعي اعترف بتغيير في مزاج الناخب الشيعي وأن الشيعة استعادوا وطنيتهم وعروبتهم وزمام المبادرة .

أشارت **الأخبار** أيضا الى الصوت المعترض في الجنوب.

- **تيار المستقبل**

رأت **النهار** أن الحريري قوي في بيروت لأنه خاض المعركة وحده. فيما استحضرت جريدة **الأخبار** "المحكمة الدولية" في جون حيث معركة "رجال الله" ضد ابن القاضي عفيف شمس الدين رئيس غرفة الاستئناف في المحكمة الدولية مذكرين بصداقته مع ساترفيلد وأشرف ريفي . كما أن مدينة بيروت "فضحت الحريري" وأن العصب الطائفي هو الذي أنقذه. وتحدثت عن "صفعة في مدينة عرسال البقاعية" اعتراضًا على سياسته كما يواجه "ميني انتفاضة" من محازبيه الذين يطالبون بأموالهم.

من جهتها رأت **الديار** في تحليلاتها أن الحريري مأزوم من الحلفاء.

- **المجتمع المدني**

لقيت اللوائح المدعومة من المجتمع المدني اهتمامًا واضحًا من كتّاب المقالات والتحليلات في الصحف اللبنانية، والبارز هي لائحة بيروت مدينتي التي تم وصفها أنها "تلتقي مع هواجس الناس وتقدم برنامجًا واضحًا" مقابل "أشخاص معينين من أحزاب" حسب صحيفة **النهار** التي قالت نعم لبيروت مدينتي لأنها تساوي "الحلم" وصولًا الى اعتبارها "الحركة الاستقلالية" إضافة الى تنويهها بحملة بلدي بلدتي بلديتي.

الترويج لـ "بيروت مدينتي" لقي صداه أيضا في صحيفة **الأخبار** التي اعتبرت أنها "تعكس صعودًا اجتماعيًّا جديدا لطبقة تريد لها موقعا في السلطة السياسية".

الا أن **الأخبار** دعتها الى أن تتخطى الوعي الطائفي والمذهبي لأن محاربة الفساد يتطلب حسب ميشيل فوكو "مقارعة السلطة الذي يكون في مواقعها غير المركزة أو المكثفة، وأنه من الضروري محاربة السلطة في تجلياتها المحلية والمتنوعة وأن السلطة ليست دولة فقط بل نظام تعليمي وطني وادارات و...".

بدورها تحدثت **الديار** عن فشل المجتمع المدني في التوحد. أما صحيفة **الجمهورية** فتحدثت عن "بدعة فصل الانماء عن السياسة " في إشارة الى طروحات المجتمع المدني.

ب- <u>تداعيات النتائج في مواقف الصحافة</u>

<u>على الصعيد السياسي</u>

قراءات وتحليلات عديدة أفرزتها نتائج الانتخابات البلدية من خلال مواقف الصحافة وتعليقاتها. فـ**النهار** دعت الى وجوب البحث الجدي في توزيع الحصص البلدية على المذاهب والطوائف حتى لا يتضرر النسيج الاجتماعي بسبب ما حدث في طرابلس . وخلصت الى عدم إمكانية تطبيق الغاء الطائفية السياسية في زمن اليقظة الطائفية. كما رأت أن زمان ديكتاتورية الزعيم السياسي قد انتهى في إشارة الى حجم التصويت الاعتراضي وركاكة البنى الحزبية التي اعتمدت شد العصب الطائفي في معاركها البلدية.

وأوردت **النهار** سلسلة تحليلات تحدثت عن:

- استمرار "الستاتيكو" السياسي وإعادة ترميم القواعد الحزبية.
- حدوث ثورة شعبية على القيادات الحزبية المسيحية في بيروت.
- دعوة الى تقسيم بيروت الى 3 دوائر.
- دعوة الى قانون انتخابي منبثق من نتائج الانتخابات البلدية وما أفرزته من تحالفات أدت الى سقوط قوى 8 و14 آذار .
- استمرار الجماعة المحلية في التأثير في الانتخابات البلدية.
- بروز بورجوازية جديدة تبحث عن دور سياسي.
- بداية تأثير الخطاب التنموي في الناخب.
- إشكالية العلاقة بين مكان السكن ومكان الاقتراع .

صحيفة **الأخبار** دعت الى اصلاح المفهوم البلدي وطرحت اشكالية سكان البلدات والمدن الذين لا يحق لهم الاقتراع . كما سجلت ما يلي:

- مخالفات في الشكل والجوهر.
- غياب هيئة الاشراف وعدم وجود آليات للاعلام والاعلان الانتخابيين.
- المادة 84 التي تنص على منع أي نشاط انتخابي أو دعائي ضمن مراكز الاقتراع لم تطبق.
- الصمت الانتخابي حسب المادة 73 لم تطبق.

واعتبرت **الأخبار** أن "حق التمثيل الصحيح لكافة شرائح المجتمع لا يمكن أن يتحقق الا بالنسبية".

بالمقابل اعتبرت **اللواء** أن "أولى ضحايا النتائج سيكون قانون النسبية" لأن الانتخابات البلدية جاءت "لحاجة الطبقة السياسية لاثبات مشروعيتها ومشروعية النظام الذي تكونت أو انبثقت عنه".

صحيفة **الجمهورية** ذهبت الى اعتبار نتائج الانتخابات ستكون "المدخل الى المؤتمر التأسيسي ومقدمة لاصلاحات دستورية في ظل ظروف إقليمية وفراغ داخلي مؤاتٍ".

بدورها صحيفة **الديار** اعتبرت أن النظام النسبي حاجة في انتاج السلطة ودعت الى "حوار وطني حزبي مع النخب لتحديد النظام السياسي".

على صعيد التوعية الانتخابية

انحصرت التوعية الانتخابية في تحليلات الصحف بالدعوة الى طرح البرامج الإنمائية بشكل محدود وطرح أهمية المشاركة الشعبية لإحداث التعبير ودعوات للثورة على المخالفات والمحادل ودعوات للناخب للخروج من التعليمات والعصبيات والمصالح الذاتية قبل الادلاء بصوته لأن العمل البلدي هو نقيض للزبانية وهو مسؤولية محلية حسب صحيفة **السفير**.

كما كانت دعوات الى ان تقف البلديات في مواجهة سايكس- بيكو اللبنانية (**اللواء**) في إشارة الى تقاسم البلديات بين القوى والتحالفات النافذة والمهيمنة على بعض المناطق. إضافة الى أن تكون البلدية "انتفاضة بوجه الفساد تؤسس لتحول في السياسة والقيادة".

على صعيد المرأة

بالنسبة لتشجيع المرأة على خوض الاستحقاق البلدي فقد استنتجت صحيفة **السفير** أن الأحزاب تشيد بدور المرأة ولا تتبنى ترشيحها. وأبرزت ترشيح "جمعية تقدم المرأة في النبطية" لترشيح بعض أعضائها لخوض التجربة الديمقراطية.

وكذلك فعلت صحيفة **المستقبل** التي أشادت بنساء عكار اللواتي شاركن ترشحا واقتراعا.

وفي كلا الحالتين لم ترد مقالات تحفيزية هامة لتشجيع المرأة على الترشح.

بالمقابل أوردت **الأخبار** ما اعتبرته "حظرًا دينيًّا" على ترشح المرأة في حاصبيا وسط انقسام في صفوف المشايخ.

ج- تحليل التغطيات التلفزيونية

لا تختلف المواقف المرصودة في محطات التلفزة عن الصحف حيث كل محطة تخوض معركتها الانتخابية من منظار سياسي خاص .

فمحطة **أم تي في** غالبا ما عرضت اللوائح المتنافسة ونقلت برامجهم وانتقاداتهم على لسان من يمثل هذه اللوائح و خاصة في بيروت وجونية وصور وساحل المتن وطرابلس ودير القمر والشويفات.

كما حاولت أم تي في ابراز دور المرأة حيثما وجدت مرشحة أو رئيسة لائحة وأشارت الى أن امرأة حصدت أكبر تصويت في لائحة البيارتة.

كذلك الاحتجاجات على التنظيم والمخالفات والرشاوى كان لها حضورها على لسان ممثلي الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات.

أما في تداعيات النتائج فكانت مطالبة بقانون النسبية بعد "هز عرش الأحزاب السياسية" بفعل التصويت الاعتراضي الذي بلغ في بيروت 40%، والبازورية (قرية أمين عام حزب الله) 35%، وبشري (معقل القوات) 30%، وبعلبك 42% (حيث الثنائي الشيعي).

مقابل هذا المشهد الذي قدمته **أم تي في** كان واضحا الحضور المكثف لمرشحي تيار المستقبل في تلفزيون **المستقبل** على حساب المتنافسين مع التركيز على "الدعوة الى المناصفة وقبول الآخر" مع ظهور للرئيس سعد الحريري بشكل دائم واستفتاء الناس "المؤيدة لتيار المستقبل".

بالمقابل أبرز تلفزيون **المستقبل** اللوائح الاعتراضية على الساحة المسيحية وخاصة في القبيات والقليعات ودير القمر وساحل المتن اضافة الى اللوائح الاعتراضية على الساحة الشيعية وتحديدا في بعلبك حيث حصلت اللائحة المنافسة على46% من الاصوات بحسب تلفزيون المستقبل اضافة الى اللوائح المعترضة على التحالف الشيعي في البازورية (مسقط رأس الامين العام لحزب الله) وبنت جبيل والنبطية واللافت أن كل التقارير كانت تعلن موقف تيار المستقبل من اللوائح الانتخابية وتحديدا في الدوائر ذات الاغلبية السنية حيث النفوذ السياسي لتيار المستقبل في بيروت وصيدا وطرابلس.

محطة **أو تي في** أبرزت التوافق المسيحي "ولا أصوات غير المسيحيين في زحلة" مثلًا ودعوات للمشاركة المسيحية واستعراض للوزن المسيحي في زحلة (83%) إضافة الى شد عصب الناخب عبر اظهار مجنسين سوريين يصوتون في زحلة.

كما لجأت **أو تي في** الى عرض أفلام كرتونية "عفيف وعكيف" لانتقاد لائحة البيارتة وسياسة الحريري في اطار ساخر رغم مشاركة التيار الوطني الحر فيها ودعوة عبر استفتاء للمواطنين الى عدم التصويت لـ "زي ما هيي" وهو شعار تيار المستقبل.

وقامت **أو تي في** بانتاج فيديوهات قصيرة تحفّز المرأة على المشاركة ودعمت بعض المرشحات في مناطق متعددة. كما ساندت في تقاريرها ذوي الحاجات الخاصة داعية لاشراكهم في الانتخابات البلدية إضافة الى دعم واضح للائحة بيروت مدينتي.

تلفزيون لبنان اكتفى بعرض اللوائح المتنافسة إسميًّا ومناطقيًّا من دون التعليق عليها.

أما تلفزيون **المنار** الذي بدا محرجًا في كثير من المعارك لا سيما في زحلة وبيروت فاكتفى بعرض للخرائط الانتخابية والدوائر وعدد البلديات والأصوات في كل منطقة واستعان بخبراء واختصاصيين لابراز بعض المواقف التي يرغب حزب الله بتمريرها فيما خص التناقضات التحالفية. كما اكتفى "بعمليات جراحية إعلامية" حيث أبرز مواقف التيار الوطني الحر والكتلة الشعبية في زحلة مثلًا واستعان بمحللين اختصاصيين لابراز دعمه لبيروت مدينتي "لأن الاعلام لم يدعمها" إضافة الى ذلك أبدى تلفزيون **المنار** دعمًا واضحًا للتحالف الشيعي.

تغطيات **أل بي سي** تمايزت عن جميع المحطات اللبنانية حيث أعطت الأولوية للناس في كل تقاريرها الإخبارية التي عرضت للتنافس البلدي. وهي عرضت حاجات الناس على لسانهم ثم أجرت مقابلات مع المرشحين واللوائح التنافسية من وحي مطالب الناس لقياس علاقة حاجات الناس بالبرامج الانتخابية في معظم المناطق

اللبنانية من البقاع الاوسط الى زحلة وجونية وجبل لبنان وبيروت وبرج البراجنة وطرابلس والقبيات وصور.....**ألـ بي سي** احترمت التوازن في الظهور الإعلامي في شبه مناظرة بين المتنافسين في اللوائح الاساسية.

وإذ اعتبرت أن الانماء هو الضحية الأولى للانتخابات بفعل التنافس السياسي الحاد، عرضت سلسلة مخالفات تمثلت بـ :

- غياب هيئة الاشراف على الانتخابات.
- تنظيم الاعلام والاعلان الانتخابيين.
- عدم احترام الصمت الانتخابي.
- دور المال الانتخابي.
- حق هيئات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات حسب المادة 20 من قانون الانتخابات البلدية.

كما أبرزت **ألـ بي سي** تقرير الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات الذي تطرق الى استخدام دور العبادة والأماكن العامة لاعلان اللوائح. وتناولت "عدم جهوزية الإدارة الانتخابية بنسبة 80% ووجود دعاية داخل مراكز الاقتراع وحق أصحاب الحاجات الخاصة. إضافة الى الرشاوى وقبول سحب الترشيحات بعد الفترة المحددة وعدم أهلية بعض القائمين على تنظيم العملية الانتخابية والتأخير في عملية جمع الأرقام بعد الفرز.

أما في تداعيات النتائج فقد طالبت **ألـ بي سي** بالقانون النسبي لأنه "كان سيعطي بيروت مدينتي 10 أعضاء" ويفتح الأمل بالتغيير."

خلاصات عامة وتوصيات

1- في الخلاصات

أ-حول التغطيات الاعلامية

- غاب عن التغطيات التثقيف الانتخابي كمادة موجهة حول حقوق الناخب او المرشح وواجباتهما وحول النصوص القانونية والتنظيمية التي ترعى العملية الانتخابية. فيما وردت مواقف حملت توعية عن اهمية الانتخابات وحثت الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية. انما ما كان طاغيا هي تغطيات التحالفات الكبرى وخطابات رجال السياسة.

- ساهم الاعلام الذي ينقل بكثافة حملات التشكيك المدعمة "بمعلومات" و"تحليلات" وقراءات سياسية وأمنية محلية وإقليمية في زرع الإحباط والخوف والارباك لدى قوى التغيير التي لم تسنح لها الفرصة لتنظيم صفوفها لتأتي النتيجة لمصلحة القوى السياسية التقليدية وتحالفاتها.

- ساهمت وسائل الاعلام التي استندت الى احصائيات مضخمة أو غير دقيقة في تغطياتها للعديد من المعارك الانتخابية في التهويل واضعاف القدرة التنافسية وبالتالي العملية الديمقراطية في العديد من المناطق.

- ساهمت هذه التغطيات في الضغط على إرادة بعض المقترعين الذين إما امتنعوا عن التصويت أو "سايروا" التيارات الكبرى على حساب قناعاتهم.

- بدا واضحًا التناقض بين التغطيات التلفزيونية الداعمة لاجراء الانتخابات والتحليلات الصحفية المعاكسة لهذا التوجه .

- ساهم الحراك الشعبي في تشجيع المواقف الداعمة لاجراء الانتخابات البلدية واتخاذ القرار بدعوة الهيئات الناخبة من قبل الحكومة.

- ان غياب تنظيم الاعلام خلال الفترة الانتخابية بهدف توحيد المعايير لجهة الالتزام بالتغطيات المتوازنة لجميع المتنافسين أدّى الى انشغال كل وسيلة اعلامية بمعاركها الانتخابية الخاصة، وبدا واضحًا من خلال التغطيات الاصطفاف السياسي للعديد من وسائل الاعلام، بحيث شاركت في إدارة العمليات الانتخابية من خلال التركيز على أنشطة بعض اللوائح ومهاجمة اللوائح المنافسة من خلال نشر وبث أرقام نتائج محتملة بالاستناد الى "خبراء ومحللين".

- ان موضوع الانتخابات هو مسألة ظرفية في الاعداد المهني ويدخل غالبًا ضمن تغطية الموضوعات السياسية ام ما شابه. الا ان معظم التغطيات الصحفية والتلفزيونية المرتبطة بالبلديات لم ترقَ الى مستوى تخطى الاشكالية بين الطابع السياسي والواقع البلدي. لذا جاءت معظم التغطيات في اطار المقاربة السياسية التقليدية وغابت المقاربات التنموية والبرامج.

- ان الاطر التي تمت من خلالها التغطية الصحفية والتلفزيونية انحصرت في استعراض موازين القوى للقوى السياسية التقليدية على حساب قوى التغيير (الحراك الشعبي).

- كان واضحًا التناقض في معظم التغطيات التلفزيونية المتعلقة بمدينة بيروت لجهة الالتزام بالتحالفات الكبرى والموقف من "بيروت مدينتي" التي تمثل المجتمع المدني.

- على خلاف الأعراف والقواعد المعتمدة في الديمقراطيات الحديثة لم يكن هناك أي "لحظة للصمت الإعلامي" الذي لاحق الناس حتى صناديق الاقتراع.

- لم تعطَ مبادرات المجتمع المدني حقها في النقاش الاعلامي وكان هناك انتقاد واضح لها من قبل وسائل الاعلام بسبب عدم توحدها.

- دعم تصويت الشباب ومشاركة المرأة حظي بتغطيات خجولة على شكل مطالبات على لسان بعض السياسيين من دون أن يكون هناك أي متابعة لهذه الدعوات.

- بدت بعض التغطيات الإعلامية التلفزيونية أكثر توازنًا مع بداية شهر أيار.

- لم تراعِ التغطيات المصلحة العامة اثناء الحملات الانتخابية. هذا يعني ان على الاعلاميين عدم الاكتفاء بنقل اخبار المرشحين وداعميهم بل ايضا الناخبين.

ب-حول فقرات البرامج الحوارية

من خلال تحليل البرامج الحوارية يمكن استنتاج الخلاصات الاتية:

-**غياب البرامج الانتخابية:** الملفت جدًّا في البرامج الحوارية خلال مرحلة الانتخابات البلدية هو غياب البرامج الانتخابية للمرشحين وغياب نقاش عام حول رؤية اساسية للدور البلدي في إدارة شؤون المواطنين اليومية. فيما يفترض بالبرامج الحوارية ان تفتح الهواء من اجل عرض المرشحين مشاريعهم امام الجمهور كي يتمكن الناخبون من المفاضلة والخيار ما يسمح لهم في مرحلة لاحقة بمحاسبة الذين انتخبوهم.

-**استحواذ السياسيين على الحصة الكبرى من الفضاء الاعلامي**: كانت النسبة الكبرى من ضيوف البرامج الحوارية خلال شهر ايار من السياسيين، فيما خطاب هؤلاء معروف ومرتبط بخيارات سياسية كبرى ليست دائما على تواصل مع الهم البلدي. كما ان هؤلاء لهم الهواء بشكل دائم على خلاف المرشحين في الانتخابات البلدية.

اما الفئة الثانية التي استحوذت على الفضاء فكان المحللون والخبراء والاعلاميون الذين يشرحون ظروف المعارك الانتخابية وتوقعاتهم منها، ولم يأتِ المرشحون الا في المرتبة الثالثة بنسب حضور ضعيفة. مع العلم ان بعض المحطات (بشكل خاص **او تي في**) لم تفتح هواءها خلال هذه البرامج للمرشحين وحافظت على نمط حواراتها كما خارج مرحلة الانتخابات.

-**ضعف التوعية على الديمقراطية**: يفترض بوسائل الاعلام المشاركة في بث ثقافة الديمقراطية وحث الناخبين على اداء واجبهم الانتخابي وشرح آليات الانتخاب وقوانينها والاضاءة على المخالفات المرتكبة او الخروقات التي قد تعترضها وذلك بغية تأهيل الناخب كي يدرك اهمية الاستحقاق ما يمكّنه من لعب دوره كمصدر للسلطة. وقد كانت نسب مواضيع التوعية على الديمقراطية وعلى اهمية دور الناخبين وحثهم على المشاركة ضعيفة في غالبية المحطات وسط حضور خجول للمجتمع المدني.

-**غياب المرأة:** كان غياب المرأة صارخًا سواء كضيف في البرامج الحوارية كمصدر للخطاب وسواء كموضوع جندري. وما تزال المرأة اللبنانية تعاني من التهميش في الحياة السياسية كما على الصعيد الاعلامي.

-**غياب صوت الناخب ومطالبه:** غاب كليًّا عن البرامج الحوارية أي صوت للناخبين او للجمهور، بينما يفترض اعطاء مساحة لهؤلاء للتعبير عن مطالبهم وتقييم اداء البلديات والتعبير عن انتظارات المواطنين.

2- في التوصيات

أ--حول اداء الاعلاميين

-لوحظ ان هناك نقصًا في الاعداد المهني والخبرات في مجال التغطية الانتخابية، فمعظم الاعلاميين اكتسبوا خبرات ومهارات التغطية من عملهم وتجاربهم الخاصة. لذا من الضروري تعميم فكرة التدرب على التغطيات الانتخابية.

على الاعلاميين امتلاك القدرة على تحليل الاستراتيجيات الاعلامية للقوى المتنافسة لكي يستطيعوا التعامل مع رسائلهم الاعلامية وكي لا يقعوا في فخ خدمة الحملة الانتخابية لقوى دون اخرى. وهنا ايضًا يجب تعميم فكرة التدرب.

-لتأمين الشفافية في الانتخابات، هناك ضرورة لاقرار حصانة قانونية خاصة للاعلاميين اثناء قيامهم بتغطية الانتخابات والعمل على تسهيل تواجدهم في مراكز الاقتراع والفرز لمنع المخالفات على قاعدة "حرية التعبير مقابل حرية المؤسسة الاعلامية" من دون انحياز.

-ان وسائل الاعلام تمثل الالية الوقائية وتتيح التحقق من المزاعم المرتبطة بالمخالفات الانتخابية الا ان التغطيات اكتفت بسرد هذه المخالفات على لسان هيئات المجتمع المدني من دون متابعتها والتوسع في اجراء التحقيقات الاستقصائية حولها. لذا على وسائل الاعلام ان تلعب هذا الدور النقدي والرقابي.

ب- **-حول الاصلاحات المطلوبة**

يشير الاداء العام لوسائل الاعلام الى خروقات واسعة فيما خص تطبيق ميثاق الشرف الإعلامي لجهة عدم التزام العدل والانصاف وخرق التوازن وعدم وجود تكافؤ فرص وعدم الالتزام ببث المواد الاعلامية التثقيفية (المادة12) والتشهير والتمييز الواضح في التحليلات الصحفية اضافة الى الانحياز وغياب الموضوعية (المادة13). كما خرقت المادتان 16 و17 لجهة عدم حيادية بعض مقدمي الاخبار واستغلال المنصب للترويج. اضافة الى ذلك خرقت المادة السادسة لجهة الحق في الوصول الى المعلومات والاخبار والاحصاءات التي تهم المواطنين اضافة الى مبدأ ممارسة أقصى درجات الموضوعية في نسب المواد التي تنشر(المادة 9).

مما يدفع بقوة الى المطالبة بأطر قانونية ناظمة للعمل الإعلامي المرافق للانتخابات، وانشاء هيئة مستقلة لادارة الانتخابات، والاقتراع في مكان السكن، وتنظيم الاعلام والانفاق الانتخابيين، واقرار قانون انتخابي نسبي وتبني مبدأ كوتا نسائية في مجمل الانتخابات ضمانا لموقع المرأة وتعزيزا لمشاركتها في العملية السياسية وادارة الشأن العام